الأمثـال والأقوال النحوية
فى كتاب الكُنّاش في فنيّ النحو والصرف
لأبي الفداءِ الأيوبي ت ٧٣٢هـ
دراســـة تحليلـيـة

إعداد الدكتور

محمـــد مصطفـــى المرسي الطيب

مدرس اللغويات في كلية اللغة العربية بالمنصورة

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله المنعوت بجميل الصفات، وصلى الله عليى سيدنا محمد أشرف الكائنات، المبعوث بالهدى ودين الحقِّ ليظهره على الدين كله، خير من نطق بالضاد، وأُوتي جوامع الكلم، وعلى آله وصحبه ومن تمسَّك بهديه إلى يوم الدين. وبعدُ،

فإن من الأصول التي يَعْتَمد عليها علم النحو، والمنابع التي تُسْتَقَي منها قواعده (أمثال العرب وأقوالها) إذ إنها من أقرب الأصول إلى واقع اللغة.

فإذا كان القرآن الكريم المثَلَ الأعلى في الفصاحة والبلاغة، وكان الشعر خاصًّا بطبقةٍ عُلْيَا من الناس لها قدرات رفيعة، فإن الأمثال تنبثق من عامة العرب، معتمدين على السليقة التي يتمتعون بها، مع الخلوّ من قيود الشعر –غالباً– مما يجعلها مرآةً حقيقية للغة العربية الشائعة.

ومع ذلك فإن الباحث في كتب النحو والتصريف لا يجد من النحاة العناية الكافية بالأمثال، فلم يكن اهتمامهم بها كاهتمامهم بالشعر، إذ لا يوجد منها على سبيل المثال في كتاب سيبويه إلاّ نحوٌ من اثنين وعشرين مثلاً، كما لا يوجد في المقتضب للمبرد إلاَّ نحو خمسة وثلاثين مثلاً، ولم يَخْوِ كتاب الأصول لابن السرَّاج إلاّ نحوًا من عشرة أمثال، وقد زاد هذا العدد في كتب بعض المتأخرين من النحاة، ومع ذلك فتبقى النسبة ضئيلة بين هذا العدد وعدد الأمثال عمومًا، بل وبينها وبين الشواهد الشعرية التي تمتلئ بها كتب النحاة.

فأردت أن أتتبع أمثال العرب وأقوالها في أحد كتب التراث النحوية، وأُبَيِّن مدى موافقتها للقاعدة النحوية أو مخالفتها لها، مؤيدًا ذلك بأقوال النحاة وآرائهم، محاولاً بذلك الإسهام في هذا اللون غير النمطيّ من الدراسات النحوية.

ووقع اختياري على كتاب من كتب النحو لم يحظ هو الآخر بالشهرة وإقامة دراساتٍ حوله،

ألا وهو كتاب (الكُنّاش[١] في فنَّي النحو الصرف) للملك المؤيد عماد الدين أبي الفداء المتوفَّى سنة **٧٣٢**هـ ؛ وذلك لِمَا وجدتُ فيه من كثرة الاستشهاد بأمثال العرب وأقوالها من تأسيس وتعضيد القاعدة النحوية، ومن هنا فإن هذا البحث يهدف إلى:

- تبيين أهمية أمثال العرب وأقوالها في استقاء قواعد النحو والصرف.
- دراسة هذه الأمثال – من خلال كتاب الكناش- في ضوء القواعد النحوية والتصريفية، وتوضيح آراء النحاة فيها.

وقد قَسَّمته إلى ثلاثة فصول تسبقها مقدمة – وهي ما نحن بصدده – وتمهيد، وتقفوها خاتمةٌ وفهارس.

تحدثت في التمهيد عن تعريف المثل والقول والفرق بينهما وأهميتها في بناء القاعدة النحوية.

ثم كان الفصل الأول وخصصته للحديث عن أبي الفداء وكناشه، وقد اشتمل على مبحثين: الأول أبو الفداء... حياته وآثاره، والثاني: كتاب الكناش ومنهج أبي الفداء فيه.

أما الفصل الثاني فقد خصصته لدراسة المسائل النحوية واشتمل على أربع عشرة مسألة.

وأما الفصل الثالث فقد خصصته للمسائل الصرفية، واشتمل على ست مسائل.

ورتبت المسائل النحوية والصرفية وفق ترتيب ورودها في الكناش، إذ إنه كتاب نحو، فلم أشأ تغيير المنهج الذي سلكه صاحبه فيه.

ثم كانت الخاتمة وأودعتها أهم نتائج البحث، وأردفت ذلك بعمل الفهارس الفنية اللازمة، وقد سلكت في هذا البحث مسلكًا قصدًا بين الإسهاب والإيجاز، موضحًا آراء النحاة في

---

(١) لفظ الكناش في الأصل لفظ سرياني معناه المجموعة أو التذكرة، وعرّف الفيروزآبادي والزبيدي الكناشات بالقول : « والكُنّاشات بالضمّ والشّد، الأصول التي تتشعب منها الفروع، ومنه الكُناش لأوراق تُجعَل كالدفتر يُقَيَّدُ فيها الفوائد والشوارد للضبط » انظر القاموس المحيط وتاج العروس مادة (كنش).

المسألة، وما ذكروه من توجيه للأمثال والأقوال، وبذلت ما في وُسعي في اختيار الأرجح ما أمكن إلى ذلك سبيلا، ذاكرًا السبب في ترجيح هذا الرأي على غيره.

وأخيرًا أضرعُ إلى الله العليّ القدير أن يكون عملي هذا ذا نفعٍ وقيمةٍ، وأن يكون خالصًا لوجهه سبحانه.

وأنا أعتذر إلى الناظر فيه من خللٍ يراه، أو لفظ لا يرضاه، فمن ذا الذي ما أساء قط، ومن له الحسنى فقط،، ولله درُّ القائل:

إنْ تجد عيبًا فسدّد الخَلَلا :: جَلَّ من لا عيب فيه وعلا

﴿ وَمَا تَوْفِيقِي إِلاَّ بِاللهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ ﴾

دكتور

محمد مصطفى المرسي الطيب

مدرس اللغويات في كلية اللغة العربية بالمنصورة

تمهيـــد

تعريف المثل والقول والفرق بينهما

تُروى عن العرب في كتب النحو واللغة أنواع من العبارات القصيرة غالباً، مع التمييز بينها أحيانًا، وتلك العبارات تشمل الأمثال والأقوال، ونظرًا لاختصاص البحث بالأمثال والأقوال معًا، فإنه من اللائق توضيح المراد بهما، وتحديد الفرق الذي يُميِّز أحدهما عن الآخر، **ونبدأ بالأمثال فنقول:**

تُطلق كلمة (المَثَل) و(المِثْل) و(المَثِيل) في أصل الاستعمال اللغوي على الشبيه والنظير، نحو قوله تعالى: ﴿ **لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ** ﴾(١)، وقوله سبحانه: ﴿ **فَإِنْ آمَنُواْ بِمِثْلِ مَا آمَنتُم بِهِ فَقَدِ اهْتَدَواْ** ﴾(٢)، ولها من ذلك معانٍ متعددة اعتنت ببيانها كتب اللغة(٣). فمن معاني هذه المادة اللغوية: الصفة كقوله تعالى: ﴿ **ذَلِكَ مَثَلُهُمْ فِي التَّوْرَاةِ**﴾(٤) وقوله عز وجل: ﴿ **مَثَلُ الجَنَّةِ التِي وُعِدَ المُتَّقُونَ فِيهَا أَنْهَارٌ** ﴾(٥)، ومنها العبرة كقوله تعالى: ﴿ **فَجَعَلنَاهُمْ سَلفًا وَمَثَلا لِلآخِرِينَ** ﴾(٦) وغير ذلك.

أما المثل في الاصطلاح فقد عُني العلماء منذ زمن مبكّر بتعريفه وتحديد خصائصه ومقوماته، وعباراتهم وإن اختلفت وتباينت في الدقة والوضوح، إلاَّ أنها تعطي صورة متكاملة عن المثل.

فقد عرّفه المبرد فيما نقله عنه الميداني بقوله: " المثل: قولٌ سائرٌ يشبّه به حال الثاني بالأول،

---

(١) من الآية (١١) من سورة الشورى.
(٢) من الآية (١٣٧) من سورة البقرة.
(٣) انظر مثلاً مادة (مثل) في أساس البلاغة ولسان العرب، والقاموس المحيط.
(٤) من الآية (٢٩) من سورة الفتح.
(٥) من الآية (٥) من سورة محمد.
(٦) الزخرف، الآية (٥٦).

والأصل فيه التشبيه، فحقيقة المثل: ما جُعل كالعَلَم للتشبيه بحال الأول[١]".

- وقال الفارابي: " المثل ما ترضاه العامة والخاصة في لفظه ومعناه، حتى ابتذلوه فيما بينهم، وفاهوا به في السَّرَّاء والضَّراء[٢] ".
- وقال المرزوقي – فيما نقله عنه السيوطي –: " المثل جملة مقتضبة من أصلها ومرسلةٌ بذاتها، فتتسم بالقبول وتشتهر بالتداول، فتنقل عَمّا وردت فيه إلى كل ما يصح قصده بها من غير تغيير يلحقها في لفظهـا "[٣].

وعَرَّفه الراغب الأصفهاني بقوله: " المثل عبارةٌ عن قولٍ في شيء يشبه قولا في شيء آخر بينهما مشابهة، ليبين أحدهما الآخر ويصوره "[٤].

وقال الزمخشري في تعريفه: " المثل: القول السائر الممثل مضربه بمورده "[٥]

كما عرَّفه القلقشندي بقوله: " الأمثال كلمات مختصرة تورد للدلالة على أمور كليّة مبسوطةٍ مشهورة بين الناس معلومة عندهم، فهي كالرموز والإشارات التي يلوّح بها على المعاني تلويحًا[٦].

ومن مجموع هذه التعريفات وغيرها يمكن أن يُقال في تعريفه باختصار: المثل: قولٌ موجزٌ سائرٌ، صائبُ المعنى، تُشَبَّه به حالةٌ حادثةٌ بحالةٍ سالفةٍ[٧].

---

(١) مجمع الأمثال للميداني ١/ ٣٣، تح / نعيم حسن زُرزور، دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان.
(٢) ديوان الأدب ١/ ٧٤، تح/ أحمد مختار عمر، نشر مجمع اللغة العربية بالقاهرة ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م.
(٣) المزهر في علوم اللغة وأنواعها ١/ ٤٨٦، تح / أبو الفضل إبراهيم وآخرين.
(٤) مفردات ألفاظ القرآن صـ ٧٥٩، تح/ صفوان داوودي- دار القلم- دمشق ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.
(٥) الكشاف ١/ ١٩٥ – دار المعرفة – بيروت – بدون.
(٦) صبح الأعشى في صناعة الإنشا ١/ ٣٤٧، تح / محمد شمس الدين – دار الكتب العلمية – بيروت ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
(٧) انظر الأمثال العربية – دراسة تاريخية تحليلية – عبد المجيد قطامش صـ١١ – دار الفكر – دمشق ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

هذا ويجتمع في المثل أربعةٌ لا تجتمع في غيره من الكلام: إيجاز اللفظ، وإصابة المعنى، وحسن التشبيه، وجودة الكناية، فهو نهاية البلاغة(١).

ومما تقدم يتبيَّن أن الدلالة الاصطلاحية للمثل لا تبعد كثيرًا عن دلالته اللغوية، ذلك أن كُلاً من الدلالتين اللغوية والاصطلاحية تتضمَّن الإشارة إلى أن المثل في حقيقته هو تشبيه شيء بآخر يجمع بينهما وجه شبه معيّن.

أقوال العرب: حَفِظَ النحاة وغيرهم من العلماء عباراتٍ وأقوالاً مرويةً عن العرب، فاحتجُّوا بها في كتبهم، وهي قسمان: الأول: كلماتٌ سائرةٌ، وهي تلك العبارات التي تتردد على ألسنة العرب في تحياتهم وتبريكاتهم وأوصافهم ونحو ذلك، كقولهم: وأهلاً وسهلاً، أو: حَنَانيك، أو: بالرفاء والبنين، أو: خيرٍ عافاك اللهُ (بجرِّ خيرٍ) أو: اللهم اغفر لي ولمن يسمع حاشا الشيطان وابن الأصبغ، وغيرها من الأقوال والعبارات.

وهذه الأقوال تُشبه الأمثال في شيوعها وانتشارها وتكررها على الألسنة، إلاَّ أنها تخالفها في أساس بناءِ المثل، وهو التشبيه – أي تشبيه مضربه بمورده – كما تقدم، فلا تشبيه في هذه العبارات، ولذلك لم تدخل في نطاق الأمثال.

والثاني: كلمات غير سائرة: وهي تلك الأقوال والعبارات التي سمعها النحاة من الأعراب فصدَّروها كتبهم بنحو: قالت العرب كذا، أو سُمِع عن العرب كذا، أو نحو ذلك.

وهذه بعيدة عن الأمثال جدًّا، إذ لا شيوع فيها ولا تشبيه، ومع ذلك فإنَّ كثيرًا من المحققين يخلطون بينهما في فهارس الكتب، وقد لا يستطيعون التمييز فيضمونَهُما في فهرسٍ واحد.

ومن خلال هذا العرض يتَّضِحُ مقْصُودُ هذه الدراسة وهو الأمثال والأقوال الشائعة أو السائرة التي استشهد بها النحويون – وأبو الفداء على وجه الخصوص – وقد اختلطت هذه

(١) مجمع الأمثال للميداني ١/ ٣٤.

الأقوال بالأمثال في كثير من الأحيان، حتى صَعُب على بعض الناس التمييز بينهما.

كما يتضح لنا أهمية أمثال العرب وأقوالها في تأسيس القواعد النحوية حيث إنها من مصادر السماع التي بُنِيَ عليها صرحُ النحو العربي، بل إنها من أهمها لأن الأمثال كما عرفنا تُؤدَّي كما هي ولا يدخلها التغيير، مما يَضْمَنُ لها التردد والشيوع كما نطق بها أصحابُها وهم من أهل الفصَاحة والبيان الذين يُحْتَجُّ بكلامهم، مما يجعل هذه الأمثال والأقوال من أهم المصادر في بناء القاعدة النحوية، فهي كالشعر تمامًا، بل هي أوثق منه لعدم جواز تغييرهـا.

❁ ❁ ❁

الفصل الأول

المبحث الأول

(أبو الفداء... حياته وآثاره)

اسمه ونسبه: هو إسماعيل بن علي بن محمود بن محمد بن عمر بن شاهنشاه بن أيوب بن شادي، ملك أو صاحب حماة في سورية، لُقب بالملك الصالح، المؤيد، عماد الدين، وكُنِّيَ بأبي الفداء، وينتمي إلى الأسرة الأيوبية التي حكمت مصر والشام(١).

مولد؟ ?نشأته: تكاد تجمع المصادر التي ترجمت لأبي الفداء على أن مولده كان بدمشق في جمادى الأولى سنة ٦٧٢هـ، حينما فَرَّت أسرته من حماة إثر إحاطة المغول بها، ثم ما لبثت أسرته أن عادت إلى حماة بعد أن رحل عنها هؤلاء الغزاة إثر هزيمتهم على يد قطز، فنشأ أبو الفداء في حماة، وانكَبَّ عَلى الدراسة والاطلاع والثقافة، فحفظ القرآن الكريم في سِنٍّ مبكرة(٢)، كما حفظ عددًا من كتب التراث، وبدأ حياته العسكرية مبكرًا حيث تدرب على فنون القتال والفروسية، ثم التحق بخدمة عَمِّه في أثناء حربه مع الصليبيين، وجمع كثيراً من الفضائل حتى صار من جملة أمراء دمشق، إلى أن خدم الملك الناصر محمد بن قلاوون (من دولة المماليك في مصر) فأحبه الناصر وأقامه سلطاناً على حماة، ليس لأحد أن ينازعه السلطنة، فانصرف إلى حماة، فقرّب العلماء، ورتَّب لبعضهم رواتب، وحسنت سيرته (٣).

شيوخه: الناظر في ترجمة أبي الفداء يجد أن المصادر التي ترجمت له قد اهتمت بذكر العلوم

---

(١) انظر ترجمته في : فوات الوفيات للكتبي ١/ ٢٨، والدرر الكامنة لابن حجر ١/ ٣٦٩، وطبقات الشافعية للسبكي ٦/ ٨٤، وشذرات الذهب لابن العماد ٦/ ٩٨، والنجوم الزاهرة ٩/ ٢٩٢، وتاريخ الخلفاء للسيوطي صـ ٤٨٨، وكشف الظنون لحاجي خليفة ١/ ٤٦٨، ومعجم المؤلفين لعمر رضا كحالة ١/ ٢٨٢، والبداية والنهاية لابن كثير ١٤/ ١٥٨.

(٢) تتمة المختصر لابن الوردي ٤/ ١٠١.

(٣) انظر الدرر الكامنة ١/ ٣٩٧، وتاريخ أبي الفداء ٤/ ٨.

التي برع فيها، كما اهتم أصحابها بذكر صفاته ومحاسنه ومنزلته السياسية، والاجتماعية، لكنَّ العجيب حقًّا أن هذه المصادر لم تحدثنا كثيرًا عن طفولته ونشأته الأولى ومن أخذ عنهم العلم، أو جلس في حلقاتهم التعليمية، ولعلّ السرّ في ذلك تلك الحياة العسكرية التي بدأها في سِنٍ مبكرة، حيث شارك عمه وأباه في معاركهما ضد الصليبيين، وفتح معهما قلعة المرقب وكان عمره اثنتى عشرة عامًا (١).

غير أنَّ أبا الفداء ذكر في مختصره أحد شيوخه وأنه كان يتردد عليه، وهو العلامة محمد بن سالم بن نصر الله بن واصل أبو عبد الله المازني التميمي الحموي (ت٦٩٦) الذي برع في العلوم الشرعية والعقلية والأخبار وأيام الناس، ومن مؤلفاته (مفرِّج الكروب في أخبار بني أيوب، وتجريد الأغاني)، يقول أبو الفداء: وكنت أعرض عليه ما أحله من إشكال كتاب إقليدس وأستفيد منه، وكذلك قرأت عليه شرحه لمنظومة ابن الحاجب في العروض(٢).

تلاميذ?: لم تذكر المصادر صراحة التلاميذ الذي قصدوه – مع أنه كان محبًّا لأهل العلم – سوى ما ذكرته من أنه آوى إليه أمين الدين الأبهري، وهو: عبد الرحمن بن عمر بن محمد (٧٣٣هـ) ويبدو أنه أخذ عند الطبَّ والهيئة(٣).

?حلاتـه: يُرْوى أنّ أبا الفداء قد وفد إلى مصر غير مرة، وأنه التقى بالسلطان محمد بن قلاوون، ووجد في كنفه ما تطيب له نفسه من الإكرام، وأعاد إليه مدينة المعَرَّة، كما اصطحب السلطان إلى بيت الله الحرام عام (٧١٩هـ)، كما أنه قد زار القدس عام (٧٢٨هـ)، وفي هذا العام توفيت والدته، ولم يقدّر له أن يحضر وفاتها (٤).

م كـانته?لعلمية ?????لعلما? فيه:

(١) انظر المختصر ٤/ ٢٢، ودائرة المعارف الإسلامية ١/ ٣٨٦، وطبقات الشافعية للسبكي ٦/ ٨٤.
(٢) انظر المختصر ٤/ ٣٨.
(٣) انظر في ترجمته : الدرر الكامنة ٢/ ٤٤٢.
(٤) انظر البداية والنهاية ١٤/ ١٥٨، وتاريخ أبي الفداء ٤/ ٩٨.

حَظِيَ أبو الفداء بمكانة عالية مرموقة بين العلماء، فقد أثنى عليه جميع من ترجم له، قال عنه ابن كثير: " يُحبُّ العلماء ويشاركهم في فنون كثيرةٍ، وكان من فضلاء بني أيوب".

وقال عنه صاحب شذرات الذهب: " كان جامعًا لأشتات العلوم، أعجوبة من أعاجيب الدنيا، ماهرًا في الفقه والتفسير والنحو والصرف وعلم الميقات والفلسفة والمنطق والطب والعروض والتاريخ وغير ذلك من العلوم، شاعرًا ماهرًا كريمًا إلى الغاية، صَنَّف في كل علمٍ تصنيفًا أو تصانيف"(١).

وجاء في صفته في النجوم الزاهرة أنه (حفظ القرآن العزيز وعدة كتب وبرع في الفقه والأصول والعربية والتاريخ والآداب والفلسفة مع الاعتقاد الصحيح، وكان جامعًا للفضائل، وصار من جملة أمراء دمشق"(٢).

وقال عنه الزركلي: " مؤرخ جغرافيّ، قرأ التاريخ والأدب وأصول الدين، واطّلع على كتب كثيرة في الفلسفة والطب وعلم الهيئةُ، ونظم الشعر، وأجاد الموشحات"(٣).

?ثا??لعلمية: لقد كان أبو الفداء عالمًا موسوعيًّا جامعًا لأشتات العلوم والفنون، له من التصانيف الكثير والكثير، فقد خلَّف تراثًا ضخمًا نذكر منه على سبيل المثال:

١- المختصر في أخبار البشر، ويُعَدُّ هذا المؤلَّف سبب شهرة أبي الفداء(٤).

وقد طُبع هذا الكتاب بتمامه في مجلدين بالقسطنطينية عام (١٢٨٦هـ - ١٨٦٩م).

٢- التبر المسبوك في تواريخ أكابر الملوك، مخطوط بدار الكتب المصرية تحت رقم ٥٤٧.

٣- تاريخ الدولة الخوارزمية، وذكره الزركلي في الأعلام(٥).

---

(١) انظر شذرات الذهب ٦/ ٩٩.

(٢) النجوم الزاهرة ٩/ ٢٩٢.

(٣) الأعلام ١/ ٣١٩.

(٤) انظر البداية والنهاية ١٤/ ١٥٨، والمنهل الصافي ١/ ١٠، والبدر الطالع للشوكاني ١/ ١٥٢.

(٥) الأعلام ١/ ٣١٧.

٤- مختصر اللطائف السنية في التواريخ الإسلامية [١].

٥- تقويم البلدان، وهو مرتب على حروف المعجم[٢].

٦- شرح منظومة الكافية لابن الحاجب، أوله الحمد لله الذي عَلّم بالقلم، وهو شرح لطيف، فرغ من تأليفه في شعبان سنة ٧٢٢هـ[٣].

٧- كتاب الكناش- الذي بين أيدينا – وسنفرد له مبحثًا خاصًا نتناول فيه منهجه وقضاياه وشواهده النحوية.

٨- الأحكام الصغرى في الحديث [٤].

٩- كشف الوافية في شرح الكافية [٥].

١٠- نظم الحاوي، وهو كتاب في الفقه الشافعي [٦].

مذهبه?لنحو?:

المتأمل في كتاب الكناش يلحظ أن أبا الفداء بصريّ المذهب والنزعة في كثير من اختياراته، شأنه في ذلك شأن كثير من متأخري النحاة، فقد أيَّد البصريين في كثير من آرائهم، ومن ذلك:

- نصه على أن عامل الرفع في المبتدأ معنوي وهو الابتداء، في حين ذهب الكوفيون إلى أن المبتدأ يَرْفع الخبر، والخبر يَرْفع المبتدأ، فهما مترافعان[٧].
- ذكره أن عامل النصب في المفعول معه هو الفعل، خلافًا للكوفيين الذين يقولون إنه

(١) كشف الظنون ٢/ ١٥٥٣.
(٢) شذرات الذهب ٦/٩٨، المنهل الصافي ١/ ١١٥.
(٣) كشف الظنون ٢/ ١٣٨٤.
(٤) هدية العارفين ١/ ٢١٤.
(٥) كشف الظنون صـ ١٣٧٤، ومعجم المؤلفين ٢/ ٢٨٢.
(٦) الوافي بالوفيات ٩/ ١٧٤، ومعجم المؤلفين ١/ ٢٨٣.
(٧) انظر الكناش ١/ ٢٥٠.

منصوب على الخلاف، وخلافًا للجرجاني القائل بأن ناصبه الواو [١].

- ومن ذلك أيضاً تأييده مذهب البصريين في كون (مِنْ) الزائدة لا تزادُ في الموجب، خلافًا للكوفيين الذين أجازوا ذلك[٢].
- عدم تجويزه جمع طلحة وحمزة وعلاَّمة ونَسَّابة مما فيه تاء التأنيث بالواو والنون، في حين أجازه الكوفيون مطلقًا[٣].

ولم تمنعه نزعته البصرية هذه من تبنّي رأي الكوفيين حين يرى أن الحق معهم، ومن ذلك:

- تجويزه النصب في نحو: زيدًا دراكه، لأنه على تقدير الرفع يلزم وقوعُ الطلب خبرًا عن المبتدأ وهو بعيد كما يقول أبو الفداء[٤] والبصريون يمنعون النصب في هذه المسألة.
- تأييده مذهب الكوفيين تبعاً لابن الحاجب في كون (كي) هي الناصبة للفعل المضارع، وليست (أنْ) المضمرة كما ذهب إليه البصريون[٥].

وبعدُ، فهذا هو الاتجاه النحويّ لصاحبنا أبي الفداء، وهو يتفق مع منهجه العام الذي اخْتَطَّه لنفسه في كناشه، وهو الجمع القائم على الاصطفاء والاختيار للاستذكار والتعليم، فيغنيه ذلك عن كثير من كتب النحو والصرف المطوَّلة .

?فاتـه: توفيّ أبو الفداء مَلِكًا على حماة في الثالث والعشرين من المحرم سنة **٧٣٢**هـ [٦]، عن عمرٍ يناهز الستين سنة إلا ثلاثة أشهر وأيامًا، ودُفنِ – رحمه الله – ضَحْوَةً مع والديه بظاهر حماة، وقد رثاه ابن نباته بقصيدة قال

---

(١) انظر الكناش ١/ ١٨٠.
(٢) انظر الكناش ٢/ ١٠٦، وراجع البحث صـ
(٣) انظر الكناش ١ / ٣١٦.
(٤) انظر الكناش ١ / ١٧٣.
(٥) انظر الكناش ١ / ١٣.
(٦) انظر طبقات الشافعية للسبكي ٦/ ٨٤، وطبقات الشافعية للإسنوي ١/ ٤٥٦، والمنهل الصافي ١/ ٢١٠، وشذرات الذهب ٦/ ٩٩، والبداية والنهاية ١٤/ ١٥٨، والأعلام ١/ ٣١٩.

في مطلعها:

ما للندى لا يلبّي صوت داعيه ... أظن أن ابن شادٍ قام ناعيه
ما للرجاء قد اشتدت مذاهبه ... ما للزمان قد اسْوَدَّت نواحيه
نَعَى المُؤَيَّدَ ناعيه فيا أسفا ... للغيث كيف غدت عنَّا غَواديه[1]

❁ ❁ ❁

(١) ديوان ابن نباتة صـ ٥٧٠، والوافي بالوفيات ٩/ ١٧٥.

المبحث الثاني

كتاب الكناش ومنهج أبي الفداء فيه

يُعَدُّ كتاب الكناش ثمرةً يانعةً من ثمار دوحة العلم اللغوي والنحوي في القرن الثامن الهجري.

لقد وضع أبو الفداء كتابه هذا خلاصةً لتجاربه وعصارةً لفكره النحويّ، فجاء مليئًا بآراء النحويين المتقدمين ومذاهبهم، مكتظًّا بالشواهد والأمثلة الفصيحة.

والكناش في عمومه جامع لعلومٍ كثيرةٍ، فهو يشتمل – كما ذكر مؤلفه في المقدمة – على عدة كتب هي:

الكتاب الأول: في النحو والتصريف، الكتاب الثاني: في الفقه، الكتاب الثالث: في الطب، الكتاب الرابع: في التاريخ، الكتاب الخامس: في الأخلاق والسياسة والزهد، الكتاب السادس: في الأشعار، الكتاب السابع: في فنونٍ مختلفة (١).

غير أن الذي وصلنا هو الكتاب الأول فقط (الكناش في النحو والتصريف) وهو موضوع دراستنا، ويبدو أن المنية لم تمهله حتى يُتِمَّ كتابــه.

وترجع قيمة الكناش في النحو والتصريف وأهميته لعدة أسباب:

الأول: تعددت الكتب التي لها ذكر في الكناش ولم تصل إلينا، وقد نقل أبو الفداء عنها نصوصًا كثيرة، ويبدو هذا جليًّا في استشهاده مثلاً بشرح تقي الدين النيلي على الكافية.

الثاني: اهتم صاحبُ الكناش بالخلافات النحوية حيث تعرض للحديث عن مدرستي البصرة والكوفة، وكان يُدلي بحجّة كل منهما، كما أنه كان يكثر من الاستشهاد بأقوال النحاة أمثال سيبويه والأخفش والكسائي وغيرهم.

---

(١) راجع مقدمة الكناش ١/ ١١٣.

الثالث: أن أبا الفداء أعمل فكره في النصوص التي نقلها عن النحويين، فوجَّه ورجَّح وقوَّى وضعَّف، وأخذ وردَّ، فظهرت شخصيته جلية من خلال كتابه.

منهجه: حذا أبو الفداء في تقسيم كناشه حذو الزمخشري في تقسيم مفصله، فقَسَّم الكناش إلى أربعة أقسام هي:

١- الاسم. ٢- الفعل. ٣- الحرف. ٤- المشترك.

وأنهى الكناش بعقد فصلٍ خاصٍّ عن الخطّ والإملاء، التزم فيه بالشافية لابن الحاجب، كما التزم في القسم الرابع (المشترك) بالمفصل للزمخشري فقط.

ويمكن القول أن أبا الفداء اعتمد في كناشه على مفصل الزمخشري، وكافية ابن الحاجب وشافيته.

- وتميَّز أسلوبه بسهولة التعبير وسلاسة الألفاظ وانتظامها في تراكيب واضحة، هادفًا من ذلك إلى بيان المسألة النحوية وإبرازها في أوضح صورة وأتم بيان.
- أكثر أبو الفداء من الاستشهاد بالآيات القرآنية وكلام العرب من شعر ونثر بما في ذلك أمثال العرب وأقوالها التي جاءت منثورة في ثنايا الكتاب تعضيدًا للقاعدة النحوية وإرساءً لها، مما جعل مادة الكتاب حقلاً خصبًا للدارسين والباحثين.
- كان أبو الفداء أحيانًا يُعَيِّن موضع الشاهد في الأشعار التي يسوقها ويوضحه، وأحيانًا يعربه ويشرح غريبه، فمن ذلك قوله في بيت جرير.

تعُدُّون عقر النيب أفضل مجدكم ∴ بنى ضوطري لولا الكمِيّ المقنَّعا

(فنصب الكمِيّ بفعل مقدّر، أي: هلاّ تعدون الكمِيّ، والضوطري الضخم لا غناء عنده، ومعنى البيت: تفتخرون بعقر النيب، وهو جمع ناب، وهي المسنة من الإبل، وليس لكم في

الشجاعة نصيب [١].

ومن ذلك أيضاً قول لبيد:

فأرسلها العِرَاكَ ولَم يَزُدْها .:. ولم يُشفق على نَغَصِ الدِّخالِ

: " يصف حمار الوحش أنه أرسل الأُتُن إلى الماء مزدحمةً، فالعراكُ وإن كان لفظه معرفةً فمعناه التنكير، أي: معتركةً، وقال أبو علي الفارسي: تأويله تعترك العِراكَ، فتعتركُ المقدّر هو الحالُ، والعِراكَ منصوبٌ على المصدر، والعِرَاكُ: الزِّحَامُ " [٢].

- تأثر أبو الفداء بعلماء الفلسفة والمنطق، واستخدم مصطلحاتهم كالفصُول العدمية، والماهية الاعتبارية، والعوارض والحقائق، والمحكم والمحكوم عليه والخاص والعام، وغير ذلك [٣].

نقل أبو الفداء كثيرًا من الآراء الخلافية بين العلماء، وكان يرجّح ويختار ما يراه صوابًا من وجهة نظره، ومن ذلك أن سيبويه أجاز حذف حرف الجرّ وبقاء عمله في نحو (اللهِ لأفعلنَّ كذا)، بينما منعه الفراء والكوفيون، واختار أبو الفداء مذهب سيبويه فقال: " وإنما يجوز الجرُّ في اسم الله تعالى خاصةً لكثرة القسم به والنصب فيه وفي غيره "[٤].

- ومن ذلك أيضاً أن الزجاج أجاز في (زيد) من قولنا: لا أحد في الدار إلاَّ زيدًا، النصب على البدلية، والجمهور يرفعونه على البدل من المحل، واختار أبو الفداء مذهب الجمهور فقال: " ولا يجوز النصب على البدل من لفظ (أحد) خلافًا للزجاج، وإنما تعيَّن البدلُ من المحل دون اللفظ لأنَّ العامل لفظاً لما كان (لا) وهي إنما تعمل للنفي وما بعد (إلا) إذا وقع في سياق النفي كان مثبتًا، والبدل في حكم تكرير العامل

---

(١) الكناش ٢/ ١١٥.
(٢) الكناش ١/ ١٨٣.
(٣) راجع الكناش ١/ ١١٥، ١٧٧، ٢/ ٤١.
(٤) الكناش ٢/ ٨٢، وانظر البحث صـ

فلو قُدِّرت بعد (إلاّ) لزم الجمع بين المتناقضين ؛ لأن (لا) تقتضي نفي ما بعدها، و(إلاّ) تقتضي إثباته "(١).

كما أنه عرض للخلاف بين النحويين والقراء، وأيد القراء في كثير من المواطن، ومن ذلك قوله: " وإدغام الراء في اللام لحْنٌ، كذا قال في المفصل، وهو مذهب سيبويه والخليل، قال السخاوي: وقد أدغم أبو عمروٍ الراء في اللام فيما يزيد عن ثمانين موضعًا في القرآن الكريم، وأبو عمرو حُجّةٌ فيما ينقل وفيما يقرأ، فيجب الرجوع إليه في ذلك "(٢).

الأمثال والأقوال: استخدم أبو الفداء الأمثال والأقوال غالبًا لتوضيح بعض الظواهر اللغوية، وأحياناً تكون هذه الظواهر خارجة عن قياس القاعدة النحوية، نحو قوله في النداء: " وقد شذَّ حذف حرف النداء في قولهم: أَصْبِحْ ليلُ، بمعنى: يا ليل، وأطرق كرا، أي: يا كروان، وفي: أطرق كرا شذوذان، حذف حرف النداء، والترخيم "(٣).

ويؤكد أبو الفداء دائماً أن الأمثال يجوز فيها من الحذف والتخفيف ما لا يجوز في غيرها (٤).

وقد جاءت الأمثال والأقوال كثيرةً متناثرة في ثنايا الكتاب، كما أنه ساق بعض أقوال الصحابة والتابعين، فقد استشهد بقول عمر بن الخطاب: لو أُطيق الأذان مع الخلّيفي لأذَّنتُ.

وبقول عمر بن عبد العزيز: لارِدِّيدي في الصدقة، ليؤكد أن وزن (فِعِّيلي) يأتي مصدرًا قياسيًّا (٥).

ومِنْ ثَمَّ يتضح أن هذا الكتاب (الكناش) يُعَدُّ مصدرًا ثرًّا من مصادر العلوم اللغوية والنحوية بما احتواه من الكثير من الآراء النحوية المعبرة عن جميع المذاهب، وبما حواه من

(١) الكناش ١/ ١٩٩.
(٢) الكناش ٢/ ٣٣٠.
(٣) الكناش ١/ ١٧١، وانظر البحث صـ
(٤) السابق الموضع ذاته.
(٥) السابق ١/ ٣٢٤ – ٣٢٥.

شواهد متنوعة من القرآن الكريم، والحديث الشريف، وأقوال العرب وأمثالهم، وأشعارهم، فهو بحقٍّ فيه غِنًى عن كثير من كتب النحو المطولة، ويشهد لصاحبه بالاطلاع الواسع، والعلم الغزير، والقدرة الفائقة على الجمع والتأليف.

❁ ❁ ❁

الفصل الثاني

المسائـــل النحـــــويـــة

الابتداء بالنكـــرة

حق المبتدأ أن يكون معرفة، وحقُّ الخبر أن يكون نكرة ؛ لأن المبتدأ محكوم عليه، والخبر حكمٌ، والحكم على المجهول لا يفيد، والمبتدأ مسند إليه، والخبر مسندٌ، والإسناد إلى المجهول لا يجوز.

يقول الشيخ يس العليمي: " حقُّ المبتدأ أن يكون معلومًا ؛ لأن الحكم على المجهول بعيدٌ عن التحصيل، وحق الخبر أن يكون مجهولاً ؛ لأن الحكم بالمعلوم سعى في تحصيل الحاصل "(١).

ولا يجوز الابتداء بالنكرة ما لم تُفِد جملتها، فإن أفادت جاز الابتداء بها، وهذا ما عليه جمهور النحاة.

يقول إمام النحاة سيبويه: " فإذا اجتمع نكرة ومعرفة فالأحسنُ أن يبتدأ بالمعرفة وهو أصل الكلام، ولو قلت: (رجلٌ ذاهبٌ) لم يَحْسُن حَتّى تُعَرِّفه بشيء فتقول: راكبٌ من بني فلانٍ سائرٌ "(٢).

ولم يُعَوِّل المتقدمون في ضابط ذلك إلاَّ على حصول الفائدة، يقول ابن السَّرَّاج: " وإنما يُراعى في هذا الباب الفائدة، فمتى ظفرت بها في المبتدأ وخبره فالكلام جائزٌ، وما لم يُفِدْ فلا معنى له، فإذا اجتمع اسمان معرفة ونكرة، فحق المعرفة أن تكون هي المبتدأ وأن تكون النكرة الخبر "(٣).

فهو هنا لم يذكر شرطًا بعينه، ولكن العبرة عنده حصول الفائدة، وُجِدَ شرطٌ من الشرائط أو لم يُوجد.

---

(١) راجع حاشية يس على التصريح ١/ ١٦٨.
(٢) الكتاب ١/ ٣٢٨، ٣٢٩ بتصرف.
(٣) ينظر الأصول ١/ ٥٩.

وهو ما أكده ابن الدَّهَّان بقوله: " إذا حصلت الفائدة فأخبر عن أي نكرة شئت، وذلك لأن الغرض من الكلام إفادة المخاطب، فإذا حصلت جاز الحكم، سواء تخصص المحكوم عليه بشيء أولاً "(١).

وهذا هو ابن يعيش في معرض حديثه عن مسوغات الابتداء بالنكرة يقول: " وإنما يُرَاعى في هذا الباب الفائدة "(٢).

ورأى المتأخرون أنه ليس كل أحدٍ يهتدي إلى مواطن الفائدة فتتبعوها، فمن مُقِلٍّ مخلٍّ، ومن مكثر مورد ما لا يصلح، أو مُعَدِّدٍ لأمورٍ متداخلة، يقول السيوطي: " إن سلكنا مسلك تعداد الأماكن التي يجوز فيها الابتداء بالنكرة – كما فعل جماعة كثيرة – فنقول: الأماكن التي يجوز فيها الابتداء بالنكرة تنيف على الثلاثين، وإن لم أجد أحدًا من النحاة بلغ بها زائدًا على أربعة وعشرين فيما علمته "(٣).

غير أن ابن هشام حصر هذه المواضع في عشرة أمور فقط وذلك بقوله: "والذي يظهر لي أنها منحصرة في عشرة أمور "(٤) ثم أخذ يُعدِّدها.

أما ابن عقيل فذكر من هذه المواضع أربعة وعشرين موضعًا وأعقبها بقوله: " وما لم أذكره أسْقَطُّه لرجوعه إلى ما ذكرته، أو لأنه ليس بصحيح "(٥).

وأرَى أن الأصل في هذه المسألة حصول الفائدة، فمتى حصلت الفائدة جاز الابتداء بالنكرة سواء أَوُجِدَ مُسِّوغ أم لم يوجد.

وبالتأمل فيما ذكره أبو الفداء نجد أنه قرَّر أنَّ النكرة في المثل: (شَرٌّ أهَرَّ ذا نابٍ) ونحوه، إنما جاز الابتداء بها لأنها في معنى النفي، قال في سياق حديثه عن الأشياء التي تُخصص بها النكرة:

---

(١) انظر شرح الكافية لابن الحاجب ١/ ٨٨.
(٢) شرح المفصل ١/ ٨٦.
(٣) الأشباه والنظائر ٢/ ٦٨، وينظر أيضاً النكت الحسان في شرح غاية الإحسان لأبي حَيان صـ٥٨.
(٤) مغني اللبيب ٢/ ٤٦٧.
(٥) شرح ابن عقيل على الألفية ١/ ٢٢٧.

" أن تقع النكرة بمعنى الفاعل المثبت بعد نفي نحو: شَرٌّ أَهَرَّ ذا نابٍ، أي: ما أَهَرَّ ذانابٍ إلاَّ شَرٌّ "(١).

وهذا أحد وجهين يتخرج عليهما هذا المثل(٢)، وهو مذهب سيبويه، حيث يقول: " وأما قوله: شيءٌ ما جاء بك، فإنه يحْسُن وإن لم يكن على فعلٍ مضمر ؛ لأن فيه معنى: ما جاء بك إلا شيءٌ، ومِثْلُه مَثَلٌ للعرب، شرٌّ أَهَرَّ ذا ناب "(٣).

وهو ما ذهب إليه الجرجانيّ أيضًا واختاره فقال: " وقولهم: شَرٌّ أَهَرَّ ذا نابٍ، إنما قُدِّم فيه شَرَّ لأن المراد أن يعلم أن الذي أَهَرَّ ذا الناب هو من جنس الشرّ لا من جنس الخير، وقول العلماء: إنه إنما يصلح لأنه بمعنى: ما أَهَرَّ ذا نابٍ إلاَّ شرٌّ، بيانٌ لذلك "(٤).

وفيه وجه آخر ذهب إليه بعض العلماء، كابن هشام(٥) والأشموني(٦)، حيث قرَّرا أن النكرة في نحو هذا المثل خُصصت بالوصف المقدَّر، وأن المعنى: شَرٌّ أيُّ شَرٍّ، أو شرٌّ عظيمٌ أهرَّ ذا ناب.

والرأي الأول- وهو ما ذهب إليه صاحبنا أبو الفداء – أرجح ؛ لأن المعنى عليه أشدُّ توكيدًا، إذ الحصرُ عن طريق النفي والإثبات فيه توكيد للحكم في ذهن المخاطب.

والله أعلم

(١) الكناش ١/ ١٤٥، وانظر المثل في مجمع الأمثال ١/ ٤٦٧.
(٢) انظر بدائع الفوائد لابن القيم ٢/ ٥٠.
(٣) الكتاب ١/ ٣٢٩.
(٤) دلائل الإعجاز صـ ١١٠ بتصرف.
(٥) انظر المغني ٢/ ٤٦٨.
(٦) انظر شرح الأشموني على الألفية ١/ ٢٠٥.

النصب بـ (أنْ) مقدَّرةً

من الحروف الناصبة للمضارع (أنْ)، وهي أُمُّ الباب، لذا يجوز فيها ما لا يجوز في غيرها، فهي تعمل ظاهرةً نحو قوله تعالى: ﴿ک ک ک گ گ﴾(١)، ومضمرةً نحو قوله تعالى: ﴿ه ه ے ے﴾(٢).

وقد ذكر العلماء أنها تعمل مضمرةً بعد الفاء الواقعة في جواب الأمر نحو: ذاكر فتنجحَ، والنهي نحو: لا تُهمِل فترسُبَ، والدعاء نحو: رَبِّ وَفِّقْنِي فأنجحَ، والاستفهام نحو قوله تعالى: ﴿ڤ ڤ ڤ ڤ ڃ ڃ﴾(٣)، والعرض نحو: ألا تَزُورنا فتُصِيبَ خيرًا، والتحضيض نحو قوله تعالى: ﴿ۇ ۆ ۆ و و ۉ﴾(٤) والتمني نحو قوله تعالى: ﴿و و ۇ ۇ ې ې﴾(٥)، والنفي نحو: ما تأتينا فتحدِّثَنَا، وإضمارها هنا إضمارٌ لازم، وجميع هذه المواضع التي ينتصب فيها المضارع بإضمار (أنْ) بعد الفاء ينتصب(٦) فيها كذلك بعد الواو وإذا قُصد بها المصاحبة، نحو قوله تعالى: ﴿ٻ ٻ ٻ ٻ ڈ ڈ ژ ژ ڑ ڑ﴾(٧).

وأما في غير هذه المواضع فقد اختلف النحويون في جواز نصب المضارع بـ (أنْ) مقدرةً، على مذهبين:

الأول: ذهب البصريون إلى أنه لا يجوز نصب المضارع بأن مقدرة في غير المواضع المذكورة والمجمع عليها من البصريين والكوفيين (٨).

---

(١) من الآية ١٨٤ من سورة البقرة.
(٢) من الآية ٣٦ من سورة فاطر.
(٣) من الآية ٥٣ من سورة الأعراف.
(٤) من الآية ١٠ من سورة المنافقون.
(٥) من الآية ٧٣ من سورة النساء.
(٦) راجع شرح ابن الناظم على الألفية صـ ٦٧٧ – ٦٨٦.
(٧) من الآية (١٤٢) من سورة آل عمران.
(٨) راجع التبيان شرح الديوان ١/ ٧٥.

الثاني: ذهب الكوفيون إلى جواز نصب المضارع بـ (أن) مقدرة في غير المواضع المذكورة، واستدلُّوا على ذلك بما يأتي:

قراءة عبد الله بن مسعود(١): ﴿ۇ ۇ ۆ ۆ ۈ ۈ ۇٴ ۋ ۋ﴾(٢) فإن الفعل هنا منصوب بـ (أنْ) مقدرةً.

وأيضًا ما ورد في قول الشاعر:

فلم أرَ مثلها خُبَاسة واجدٍ ∴ ونهنهتُ نفسي بعد ما كِدْتُ أفعلَه(٣)

حيث نصب المضارع (أفعلَه) بـ (أنْ) مقدرةً.

وقول الشاعر:

ألا أيُّهذا الزاجريُّ أحضرَ الوغى وأنْ أشهدَ اللذّاتِ هل أنت مخلدي(٤)

فقد نصب الشاعر الفعل (أحضرَ)، والتقدير: أنْ أحضرَ، فحذفَ (أن) وأبقى عملها.

ومن ذلك أيضًا المثل الوارد عن العرب والذي استشهد به أيضاً أبو الفداء، وهو قولهم: (تَسْمَعَ بالمعيديّ خيرٌ من أن تراه) (٥).

---

(١) انظر قراءته في البحر المحيط ١/ ٢٨٢، وهي أيضاً قراءة أُبَيّ بن كعب.

(٢) من الآية ٨٣ من سورة البقرة.

(٣) البيت من الطويل، وهو لعامر بن جوين الطائي، وموجود في : الكتاب ١/ ٣٠٧، وشرح التسهيل لابن مالك ٤/ ٥٠، والإنصاف ٢/ ٥٦١، والأشموني ١/ ٣٦١، والهمع ١/ ٥٨، ٢ / ١٨.

والخباسة : الغنيمة، ونهنهتُ : كففتُ.

– والشاهد قوله : (كدتُ أفعلَه) فقد نصب الفعل بأن المقدرة في خبر كاد.

(٤) البيت من الطويل، وهو لطرفة بن العبد، وموجود في : المقتضب ٢/ ٨٣، وشرح = =التسهيل لابن مالك ٤/ ٥٠، وشذور الذهب صـ ١٦١، والإنصاف ٢/ ٥٦٠، والديوان صـ ٣٢.

والزاجري : الذي يكفني ويمنعني، والوغى : الحرب.

(٥) انظره في جمهرة الأمثال للعسكري ١/ ١٨٦، والمستقصى ١/ ٣٧٠، ومجمع الأمثال ١/١٧٨، قال الميداني : « يُروى : لأن تسمعَ بالمعيديّ خيرٌ، و(أنْ تسمعَ)، ويروي : تَسمَع بالمعيدي لا أن تراه، والمختار : أنْ تسمعَ.

يُضرب لمن خبره خيرٌ من مرآه » مجمع الأمثال ١/ ١٧٨.

وقد اختار مذهب البصريين ورجحه جماعة من النحويين منهم الرضي وابن مالك وأبو حيان وابن الناظم وغيرهم.

قال الرضيّ بعد أن تحدّث عن إضمار (أنْ) في المواضع المتفق عليها:

" واعلم أنَّ (أنْ) تُضْمَر في غير المواضع المذكورة كثيرًا، لكنه ليس بقياسٍ كما في تلك المواضع، فلا تعملُ لضعفها نحو قولهم: تَسْمَعُ بالمعيديّ خيرٌ من أن تراه، ومنه: عساكَ تفعلُ كذا... وقد تنصب مضمرةً شذوذًا، كقوله: **ألا أيهذا الزاجريّ أحضرَ الوغى.**

يُروى رفعًا ونصبًا، والكوفيون يُجَوِّزون النصب في مثله قياسًا "(١).

أما ابن مالك فبعد أن ذكر مواضع إضمارها وجوبًا وجوازًا قال: " وقد تحذف (أنْ) قبل المضارع في غير المواضع المذكورة، فتلغى غالبًا، كقولهم: تَسْمَعَ بالمعيديّ خيرٌ من أن تراه... وقد لا يلغونها فينصبون بها المضارع، كقوله:

فلم أرَ مثلها خباسة واجدٍ ∴ ونهنهتُ نفسي بعد ما كِدْتُ أفعلَه

وهو قليل لا يقاسُ عليه، ورآه الكوفيون مقيسًا، ورووا: خذ اللِّصَ قبل يأخذَكَ، وأنشدوا:

ألا أيهذا الزاجريّ أحضر الوغى

بالنصب (٢).

وإلى الرأي نفسه ذهب أبو حيَّان حيث صرَّح بأنه لم يرد منه – يعني الحذف- إلاّ القليل، فلا ينبغي أن يُجعل ذلك قانونًا كليًّا يقاسُ عليه، بل الصحيح قصره على السماع(٣).

كما اختار هذا الرأي أيضاً ابن الناظم حيث قال: " وقد يقع المضارع موقع المصدر في غير المواضع المذكورة فيقدّر بأنْ، وقياسه مع ذلك أن يرفع، كقولهم: تَسْمَعُ بالمعيديّ خيرٌ من أن تراه، تقديره: أن تسمعَ بالمعيدي... وقد ينصب بأن المضمرة، وهو قليل ضعيف "(٤).

وخلاصة القول: أنّ حذف (أنْ) وبقاء عملها في غير المواضع المتفق عليها أمر مختلف فيه

---

(١) شرح الكافية ٤/ ٨٠.
(٢) شرح التسهيل ٤/ ٥٠.
(٣) البحر المحيط ١/ ٢٨٣، والهمع ٢/ ١٧.
(٤) شرح ابن الناظم صـ ٦٧٧ – ٦٧٨.

بين النحويين، حيث أجازه الكوفيون قياسًا محتجين بما ورد من ذلك – وهو قليل – ومنه المثل الذي أورده أبو الفداء: تَسْمَعَ بالمعيديّ خيرٌ من أن تراه، ومنع البصريون ذلك، وهو ما أرجحه وأميل إليه، لقلة الوارد منه ؛ ولأن الحرف عامل ضعيف، فإذا حُذِف بطل عمله[1].

والله أعلم

(١) راجع الإنصاف ٢/ ٥٦٢، وشرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢٣٤.

زيـــادة الـــواو

تعرض أبو الفداء لهذه المسألة من خلال قول العرب: (وأهلاً وسهلاً)(١).

وأقول: اختلف النحويون في جواز مجيء الواو زائدة، وجاء خلافهم على النحو التالي:

أولاً: ذهب الكوفيون(٢) والأخفش وتبعهم ابن مالك إلى جواز مجيء الواو زائدة، واستدلّوا على ذلك بما ورد في القرآن الكريم والشعر العربي، وهو كثير، فمن ذلك قوله تعالى: ﴿ٱ ٻ ٻ ٻ ٻ ﴾(٣)، وقوله: ﴿ٱ ب ب ب پ پ﴾(٤)، وقوله: ﴿ ٻ ٻ ٺ ٺ ٺ﴾(٥).

ومن الشعر قول الشاعر:

حتى إذا قَملِت بطونكم ورأيتم أبناءكم شَبُّوا
وقلبتم ظهر المجنِّ لنا إنّ اللئيم العاجزُ الخَبُّ(٦)

وقول الآخر:

فلمّا أجزنا ساحةَ الحيِّ وانتحى بنا بَطْنُ حِقْفٍ ذي قِفَافٍ عَقَنْقَلِ(٧)

وقول الآخر:

فما بالُ مَنْ أَسْعَى لأَجْبُرَ كسره حِفَاظًا وينوي من سفاهته كسرى(٨)

---

(١) انظر الكناش ١/ ١٦١، والكتاب ١/ ٢٩٥، واللسان (سهل).

(٢) انظر شرح ابن يعيش ٨/ ٩٤، والإنصاف ٢/ ٤٥٦، ورصف المباني صـ ٤٣٥، والمغني ٢/ ٣٦٢.

(٣) الزمر، من الآية (٧١).

(٤) الصافات، من الآية (١٠٣).

(٥) الانشقاق، الآية (١، ٢).

(٦) البيتان من الكامل، للأسود بن يعفر، وهما في ديوانه صـ ١٩، ومعاني القرآن للفراء ٢/ ٥١، وابن يعيش ٨/ ٩٤، والإنصاف ٢/ ٤٥٨، ومعنى قملت بطونكم : شبعت = = وضخمت، وقيل : معناه كثرت قبائلكم.

والشاهد (وقلبتم) حيث جاءت الواو زائدة، إذ المعنى : قلبتم، وتأوله البصريون على حذف الجواب.

(٧) البيت من (الطويل) لامرئ القيس، وهو في ديوانه صـ ١٥، والإنصاف ٢/ ٤٥٧، ورصف المباني صـ ٤٢٥، وشرح الكافية للرضي ٤/ ٣٩٣.

والعقنقل : المنعقد المتداخل، والشاهد قوله (وانتحى) حيث أتت الواو زائدة على مذهب الكوفيين.

(٨) البيت من الطويل للأجرد الثقفي، وقيل لابن الدمنية الثقفي، وموجود في : شرح التسهيل ٣/ ٣٥٥،

وغير ذلك كثير.

ثانياً: ذهب البصريون إلى أن الواو حرفٌ وُضع في الأصل لمعنى، ولا يجوز أن يُحكم بزيادته إذا أمكن أن يجري على أصله، وقالوا: الواو في هذه الشواهد كلها عاطفة وليست زائدة، والجواب مُقدَّر، وتقديره أبلغ من ذكره(١).

فأما الآية الأولى فالتقدير فيها: حتى إذا جاءوها صادفوا الثواب الذي وُعِدوه، وأمَّا قوله تعالى: ﴿ٱ ب ب ﴾ فإن التقدير: أدرك ثوابنا ونال المنزلة الرفيعة لدينا، وأمَّا قوله تعالى: ﴿ٻ ٻ ٻ ٻ ڀ ڀ ڀ ڀ ٺ ٺ ٺ ٺ﴾ فالجواب محذوف أيضًا والتقدير: " إذا انشقت السماء وأذنت لربها وحقت يرى الإنسان الثواب والعقاب، وأما قول الشاعر: حتى إذا قملت بطونكم... فالجواب محذوف والتقدير: تَحَقّق منكم الغدرُ واستحققتم اللوم، وأما قول الشاعر: **فلمَّا أجزنا ساحةَ الحيّ وانتحى..**

فإنّ التقدير فيه: نلْتُ مقصودي أو بلغتُ مرادي.

وأما قول الشاعر: فما بال من أسعى لأجبر كسره.

فإن الجواب محذوف أيضًا، وتقديره: يعاديني أو يخونني، ونحو ذلك مما يصلح أن يكون جوابًا (٢)، والواو عاطفة على الأصل في جميع الشواهد.

والراجح عندي هو مذهب الكوفيين، والأخفش، وذلك لكثرة الشواهد الواردة من القرآن الكريم والشعر العربي، وعليه فيجوز وقوع الواو زائدة، وتطرد هذه الزيادة في باب كان كما نقله ابن مالك(٣) عن الأخفش، نحو: كُنَّا ومن يأتنا نأتِه، وأيضاً فإن ما لا يحتاج إلى تأويل أولى مما يحتاج إلى تأويل. والله أعلم

حذف حرف النداء

المنادى هو الاسم المطلوب إقباله بحرف نائب مناب أدعو لفظًا أو تقديرًا(٤).

والمغني ٢/ ٣٦٢، والمزهر ١/ ٩٢.

والشاهد قوله (وينوى) فإن الواو فيه زائدة على مذهب الكوفيين والأخفش.

(١) انظر رصف المباني صـ ٤٢٥.

(٢) انظر مغني اللبيب ٢/ ٣٦٢، ورصف المباني صـ ٤٢٥، وشرح التسهيل ٣/ ٣٥٥.

(٣) راجع شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٣٥٦.

(٤) الكناش : ١/ ١٦١.

ويجوز حذف حرف النداء ما لم يكن المنادى مستغاثًا أو مندوبًا أو ضميرًا، فنحو: يا محمد أقبل، يجوز أن يقال فيه: محمدُ أقبل، ونحو: يا عبد الله اجتهد، يجوز: عبدَ الله اجتهد، وفي القرآن الكريم: ﴿ □ □ □ □ □ ﴾(١) أي: يا يوسف.

فإن كان المنادى مندوبًا أو مستغاثا أو مضمرًا، فأجمع النحاةُ على أنه لا يجوز حذف حرف النداء، فلا يقال: زيداه بمعنى وازيداه، ولا: لزيدٍ لمحمدٍ، بمعنى: يا لزيدٍ لمحمدٍ ؛ وذلك لأن كُلاً من المندوب والمستغاث يناسبُ التطويل، فلا يحسن الحذف مع إرادة التطويل(٢)، وكذلك مع الضمير فلا يقال في نحو يا إياك قد كُفيتك. إياكَ قد كُفيتُك، حتى لا تفوت الدلالة على النداء.

أما في غير هذا فالحذف جائز كما تقدم، بَيْد أن الحذف مع اسم الإشارة واسم الجنس فيه خلاف بين النحويين، فقد منعه البصريون، وأجازه الكوفيون وتبعهم ابن مالك، حيث ذهب إلى أن الحذف جائز لكنه قليل، قال في ألفيته:

وذاك في اسم الجنس والمشار له ∴ قَلَّ ومن يمنعه فانصر عاذله

وقد احتج هؤلاء المجيزون بالسماع، فمن وروده مع اسم الإشارة قوله تعالى: ﴿ ذ ث ث ذ ث ﴾(٣).

وقول الشاعر:

ذا ارعواءً فليس بعد اشتعال الرأ سِ شيبًا إلى الصبا من سبيل (٤)

أي: يا ذا.

ومما ورد منه مع اسم الجنس قولهم: أصبح ليلُ(٥)، أي: يا ليلُ، واطرقْ كرا(٦)، أي: يا

---

(١) من الآية ٢٩ من سورة يوسف.

(٢) انظر الكناش ١/ ١٧١، وشرح ابن الناظم على الألفية صـ٥٦٦.

(٣) من الآية ٨٥ من سورة البقرة.

(٤) البيت من الخفيف، وموجود في شرح التسهيل ٣/ ٣٨٧، والأشموني ٣/ ١٣٦، والعيني ٤/ ٢٣٠، ومعنى ارعواءً : رجوعًا.
والشاهد فيه حذف حرف النداء من اسم الإشارة وهذا جائز بقلة عند الكوفيين وابن مالك.

(٥) مثل يقال في الليلة الشديدة التي يطول فيها الشر، انظره في مجمع الأمثال ١/ ٥٠٦.

(٦) مثل يضرب للوضيع يتكلم في مجلس فيه من هو أرفع منه. انظره في مجمع الأمثال ١/ ٥٤١ والمستقصى ١/ ٢٢١.

كروان.

وقد ذهب أبو الفداء مذهب البصريين، حيث قال في كناشه: " ولا يجوز حذف حرف النداء مع اسم الجنس، والمراد باسم الجنس اسمٌ يصحُّ إدخال اللام عليه وجعله صفةً لأي نحو: رجلُ، فلا يقال: رجلُ بمعنى يا رجلُ، وكذلك لا يجوز حذفه من الإشارة نحو: هذا، بمعنى: يا هذا "(١).

وأكثر من هذا فقد جعل الحذف مع اسم الجنس شاذًّا فقال: " وقد شذّ حذف حرف النداء في قولهم: أصبح ليلُ، بمعنى: يا ليل، وأطرق كرا، أي: يا كروان، وفي أطرق كرا شذوذان: حذف حرف النداء، والترخيم ؛ لأن الأمثال يجوز فيها من الحذف والتخفيف ما لا يجوز في غيرها "(٢).

وعلل ابن يعيش عدم جواز الحذف بأنَّ حذْف الحروف مما يأباه القياس ؛ لأن الحروف إنما جئ بها اختصارًا ونائبة عن الأفعال، فما النافية نائبة عن أَنْفِى، وهمزة الاستفهام نائبة عن أستفهم، وحروف العطف نائبة عن أعطِف، وحروف النداء نائبة عن أنادي، فإذا أخذت تحذفها كان اختصار مختصر، وهو إجحافٌ، إلاَّ أنه قد ورد فيما ذكر لقوة الدلالة على المحذوف، فصار بالقرائن الدالة عليه كالمتلفظ به (٣).

ثم ذكر ابن يعيش ضابطًا لما لا يجوز حذف حرف النداء منه فقال: " كل ما يجوز أن يكون وصفًا لأيٍّ فإنه لا يجوز حذف حرف النداء منه لأنه لا يجمع عليه حذف الموصوف وحذف حرف النداء منه، فيكون إجحافًا فلذلك لا تقول: رجلُ أقبل، ولا غلامُ تعالَ، ولا: هذا هَلُمَّ، وأنت تريد النداء، حتى يظهر حرف النداء ؛ لأن هذه الأشياء يجوز أن تكون نعوتًا لأيٍّ "(٤).

وإلى الرأي نفسه ذهب ابن جني حيث قال في سياق حديثه عن حذف أداة النداء: " وحذف حرف النداء مع الاسم الذي يجوز أن يكون وصفًا لأيٍّ ضعيف عند أصحابنا، ألا تراك لا

---

(١) الكناش ١/ ١٧١.

(٢) السابق نفسه.

(٣) راجع شرح المفصل لابن يعيش ٢/ ١٥.

(٤) شرح المفصل لابن يعيش ٢/ ١٥، وانظر شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٨٨.

تقول: رجلُ أقبل ؛ لأنه يمكنك أن تجعل الرجل وصفًا لأيّ، فتقول: يا أيها الرجلُ "[١].

والراجح عندي هو ما ذهب إليه الكوفيون وابن مالك من جواز حذف حرف النداء مع اسم الجنس واسم الإشارة، وإن كان قليلاً، ولا يجوز منعه؛ لورود ذلك في أساليب عربية محتجٍّ بكلام أصحابها، وما دام قد ورد في كلام من يُحْتَجُّ بكلامه فيجب قبوله وعدم رَدِّه.

والله أعلم

(١) المحتسب ٢/ ٦٩ بتصرف يسير.

حذف (كان) مع اسمها

تعرض أبو الفداء لهذه المسألة من خلال قول العرب: " الناسُ مجزيون بأعمالهم، إنْ خيرًا فخيرٌ، وإن شرًّا فشَرٌّ "(١).

وأقول: تختص (كان) من بين سائر أخواتها بأنها قد تحذف وتكون مرادة؛ وذلك لكثرتها في الكلام، ولأنها أمُّ الباب، وهم يتسعون في الأمهات ما لا يتسعون في غيرها(٢).

وهذا الحذف يأتي على عِدَّة صور، فقد تحذف (كان) وحدها نحو: أمَّا أنت منطلقًا انطلقتُ، التقدير: لأن كنت منطلقًا انطلقتُ، وقد تحذف مع خبرها ويبقى الاسم نحو: ألا طعامَ ولو تمرُ، فيمن رواه الرفع، أي: ولو يكون عندنا تمرٌ(٣)، وقد تحذف مع اسمها ويبقى الخبر، وهذا هو موضوع حديثنا، وهذا الحذف يكثر بعد (إنْ ولو) الشرطيتين، فمثال الحذف بعد (إنْ) قولك: سِرْ مسرعًا إنْ راكبًا وإنْ ماشيًا، ومنه ما استشهد به أبو الفداء من قولهم: الناس مجزيون بأعمالهم، إنْ خيرًا فخيرٌ، وإن شرًّا فشرٌ، ومثاله بعد (لو) قوله - صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ -: " **التمس ولو خاتمًا من حديدٍ**"(٤).

يقول سيبويه: " هذا باب ما يُضمر فيه الفعلُ المستعملُ إظهارُه بعد حرفٍ، وذلك قولك: الناسُ مجزيون بأعمالهم، إنْ خيرًا فخيرٌ، وإن شرًّا فشرٌّ، المرءُ مقتولٌ بما قَتَلَ به، إنْ خِنْجَرًا فَخِنْجَرٌ، وإنْ سَيْفًا فَسَيْفٌ، وإن شِئْتَ أظهرتَ الفِعْل فَقُلت: إن كان خِنْجَرًا فَخِنْجَرٌ، وإن كان شَرًّا فَشَرٌّ "(٥).

وهذه المسألة يجوز فيها أربعة أوجه من الإعراب هي:

الأول: نصبهما جميعاً: إنْ خيرًا فخيرًا.

الثاني: رفعهما جميعًا: إن خيرٌ فخيرٌ.

الثالث: نصب الأول ورفع الثاني: إنْ خيرًا فخيرٌ.

---

(١) انظر هذا القول في الكناش ١/ ٢٠٤، والكتاب ١/ ٢٥٨، وشرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣٦٤، وابن يعيش ٢/ ٩٧.

(٢) انظر التصريح ١/ ١٩٣.

(٣) انظر الكتاب ١/ ٢٦٩.

(٤) الحديث رواه البخاري في صحيحه ٧/ ٨، وموجود في الجامع الصغير ١/ ٢٦٨.

(٥) الكتاب ١/ ٢٥٨.

الرابع: رفع الأول ونصب الثاني: إنْ خيرٌ فخيرًا.

فأما نصبهما جميعًا (**إنْ خيرًا فخيرًا**) فبفعلين مضمرين، أحدهما شرط والآخر جواب، وحُذِفا لدلالة (إنْ) عليهما، إذ لا يقع بعدها إلاَّ فِعْلٌ، ويكون التقدير: إنْ كان عملُهم خيرًا فيكون جزاؤهم خيرًا، أو: فهم يُجْزَوْنَ خيرًا، فالأول خبر (كان) المحذوفة، والثاني خبر (كان) الثانية إن قدَّرت الناصب (كان)، أو مفعولًا ثانيًا إن قدَّرت فعلاً (يُجْزَوْن).

وأمَّا رفعهما معًا: (إنْ خيرٌ فخيرٌ، وإن شَرٌ فشرٌّ)، فيكون الأول مرفوعًا بـ (كان) المحذوفة، والتقدير: إن كان في عملهم خيرٌ فجزاؤهم خيرٌ، أي أنه اسم كان، والخبر محذوف وهو الجار والمجرور وهو عربيٌّ جيد[1].

يقول سيبويه في هذا الوجه: " وإنْ أضمرْتَ الرافع كما أضمرت الناصب فهو عربيٌّ حَسَنٌ، وذلك قولك: إنْ خيرٌ فخيرٌ، وإن خِنْجَرٌ فَخِنْجَرٌ، كأنه قال: إنْ كان معه خِنْجَرٌ حيث قتل فالذي يُقتل به خِنْجَرٌ، وإن كان في أعمالهم خيرٌ، فالذي يُجْزَون به خير "[2].

ويجوز أن يكون المحذوف (كان) التامة، فلا يحتاج إلى خبر، ويكون التقدير: إنْ وقَعَ خيرٌ، وضعَّفه الرضي حيث قال: " فإن قلت: فقدِّر للرفع كان التامة، قلتُ: يَضْعُف ؛ لقلة استعمالها، ولا يُحذف إلا كثيرُ الاستعمال للتخفيف، ولكون الشهرة دالة على المحذوف "[3].

وأما خيرٌ الثاني فمرفوع على أنه خبر مبتدأ محذوف.

والوجه الثالث، وهو نصب الأول ورفع الثاني: (إِنْ خَيْرًا فَخَيْرٌ، وإن شرًّا فشَرٌّ) فيكون خيرًا الأول منصوبٌ على أنه خبر (كان) المحذوفة مع اسمها، والتقدير: إن كان عملهم خيرًا فجزاؤهم خيرٌ، وعليه فخيرٌ الثاني مرفوع على الخبرية لمبتدأ محذوف كما كان في الوجه السابق، قال الرضي:

" وأما الاسم الذي بعد الفاء فرفعه أولى، لأن رفعه بإضمار مبتدأ بعد الفاء، وهو شائع كثيرٌ، وأما نصبه فإما بتقدير (كان) بعد الفاء، أي: فيكون ما يُقتل به سيفًا، أو بتقدير فعلٍ لائق نحو: فَيُجْزى خيرًا، وحذف المبتدأ أولى لأنه مفرد، من حذف الجملة، وأيضاً حذف المبتدأ أكثر من

---

(١) انظر شرح ابن يعيش على المفصل ٢/ ٩٧.

(٢) الكتاب ١/ ٢٥٩.

(٣) شرح الكافية ١/ ١٤٧.

حذف (كان) وغير ذلك من نحو الفعل الناصب المذكور "[١].

والوجه الرابع، وهو رفع الأول ونصب الثاني فتقول: إِنْ خَيْرٌ فَخَيْرًا، فترفع الأول على أنه اسم (كان) وتنصب الثاني على أنه خبر (كان) أو على المفعولية لفعل محذوف كما تقدم.

والراجح من هذه الأوجه الأربعة هو الثالث، أي: نصب الأول ورفع الثاني (إِنْ خَيْرًا فَخَيْرٌ...) وقد اختاره ورجَّحه جماعة من النحويين كالمرادي[٢] وابن يعيش[٣] وخالد[٤] الأزهري.

يقول المرادي بعد أن ساق قول العرب: إنْ خيرًا فخيرٌ، وإن شرًّا فشرٌّ: "وفي هذا المثال ونحوه أربعة أوجه، الأول: نصب الأول ورفع الثاني وهو أرجحها ؛ لأن فيه إضمار (كان) واسمها بعد (إنْ) وإضمار مبتدأ بعد فاء الجزاء وكلاهما كثيرٌ مطرد "[٥].

أما ابن يعيش فقال في سياق حديثه عن هذه الأوجه: " وإذا نصبت الأول ورفعت الثاني وقلت: إنْ خيرًا فخيرٌ، وهو الوجه المختار، فيكون انتصاب الأول بتقدير فعل، كأنك قلت: إنْ كان عمله خيرًا، ويكون ارتفاع (خيرٌ) الثاني على أنه خبر مبتدأ وتقديره: فجزاؤه خيرٌ " [٦].

كما اختاره وقوَّاه أبو الفداء حيث قال في معرض حديثه عن خبر كان: "ويجوز حذف عامل خبر كان في مثل: الناسُ مجزيون بأعمالهم، إنْ خيرًا فخيرٌ، وإن شرًّا فشرٌّ، وفي مثله أربعة أوجه: نصب الأول ورفع الثاني، وهو أقواها، لقلة الحذف، وتقديره: إن كان عملهم خيرًا فجزاؤُهم خيرٌ "[٧].

وهذا الرأي هو الراجح عندي وبه أقول لأن حذف كان واسمها وحذف المبتدأ كثير مطردٌ فضلاً عن قلة المحذوف في هذا الوجه.

والله أعلم

---

(١) شرح ابن يعيش ٢/ ٩٧.
(٢) انظر توضيح المقاصد ١/ ٥٠٢.
(٣) انظر شرح المفصل ٢/ ٩٧.
(٤) انظر التصريح ١/ ١٩٣.
(٥) توضيح المقاصد والمسالك ١/ ٥٠٢.
(٦) شرح المفصل ٢/ ٩٧.
(٧) الكناش ١/ ٢٠٤.

?لخلا ? في?عر? ??لاسم?لمر ك ب

?لمر ك ب في?للغة ثلاثة?نو??:

الأول: مركب إسنادي، وسمَّاه بعضهم (جملة) [١]، وهو: كُلّ كلام عمل بعضه في بعض نحو: جاد الحقُّ، برق نحرُهُ، شاب قرناها.

الثاني: مركب مزجيٌّ، وهو: كل اسمين جُعلا اسمًا واحدًا، ونُزِّل ثانيهما منزلة تاء التأنيث مما قبله، نحو: بعلبك، وحضرموت، وسيبويه.

الثالث: مركب إضافيّ، وهو: كل اسمين نُزِّل ثانيهما منزلة التنوين مما قبله، نحو: عبد الله، وأبو قحافة [٢].

وقد تعرض أبو الفداء لهذه المسألة من خلال ثلاثة أمثال واردة عن العرب هي قولهم: " ذهبوا أيدي سبأ "[٣]، وقولهم: " سقطوا بَيْن بيْن "[٤]، وقولهم: " وقعوا في حيص بيص " [٥].

وأقول: التركيب على ضربين، تركيبٌ من جهة اللفظ فقط، وتركيب من جهة اللفظ والمعنى، فأما التركيب من جهة اللفظ فقط فيكون في الأعداد ونحوها، نحو: أحد عشر، وخمسة عشر، وحيصَ بيص، وهذا النوع يجب فيه بناء الجزأين معًا ؛ لأن الاسم الثاني تضَمَّن معنى الحرف، إذ الأصل في (أحد عشر وخمسة عشر) هو: أحدٌ وعشرةٌ، وخمسة وعشرةٌ، وأصل (حيص بيص) هو: حيص وبيص فحذفت الواو من اللفظ فقط وهي مرادة في المعنى،

---

(١) انظر شرح المفصل لابن يعيش ١/ ٢٨.

(٢) انظر أوضح المسالك ١/ ١٢٥ – ١٢٦، وشرح المفصل ١/ ٢٨.

(٣) الكناش ١/ ٢٨١، وهو مثل وارد عن العرب، يقال : تفرقوا أيدي سبأ وأيادي سبأ، أي مثل تفرق أولاد سبأ بن يشجب حين أرسل عليهم سيل العرم، والأيدي كناية عن الأبناء والأسرة، لأنهم في التقوى والبطش بهم بمنزلة الأيدي.
انظر : اللسان مادة (يدى) وشرح الكافية للرضي ٣/ ١٤١.

(٤) الكناش ١/ ٢٨٠، وهو مثل وارد عن العرب، يقال : سقطوا بَيْن بَيْن، أي بين الحيّ والميت، والأصل : بين هذا وبين هذا.

(٥) الكناش ١/ ٢٨٠، وهو مثل وارد عن العرب، يقال : وقعوا في حيص بيص، أي : في فتنة عظيمة، والحيص هو الهرب، والبيص أصله البوص، فقلبوا الواو ياء للازدواج، ومعناه السبق والتقدم، أي: وقعوا في هرب وسبق بعضهم بعضًا لعظم الفتنة.
انظر : مجمع الأمثال ١/ ١٧٥ – ١٧٦، وشرح الكافية ٣/ ١٤٥.

فبنى الاسم الأول لأنه صار بالتركيب بمنزلة صدر الكلمة من عجزها، وبُني الثاني لتضمنه معنى الحرف، وكان بناؤهما على الفتح ليخف به بعض الثقل الحاصل من التركيب [١].

يقول سيبويه: " وأما خمسة عشر وأخواتها وحادي عشر وأخواتها، فهما شيئان جُعلا شيئًا واحدًا، وإنما أصل خمسة عشر: خمسةٌ وعشرةٌ، ولكنهم جعلوه بمنزلة حرف واحد،... ونحو هذا في كلامهم: حَيْصَ بَيْصَ مفتوحة ؛ لأنها ليست متمكنة "[٢].

ومن هذا النوع أيضًا – وهو مما استشهد به أبو الفداء – قولهم: سقطوا بَيْن بَيْن، أي: بين الحيّ والميت، قال ابن يعيش: " وقالوا: وقع هذا الأمر بَيْنَ بيْنَ، فبنوهما اسمًا واحدًا ؛ لأن الأصل: بين هذا وبين هذا، فلما سقطت الواو تخفيفًا والنية نية العطف، بُنِي لتضمنه معنى الحرف، وهو في موضع الحال، إذ المراد بقولهم وقع بينَ بيْنَ، أي: وسطًا "[٣].

وأما المركب من جهة اللفظ والمعنى نحو: معدي كرب، وحضرموت، فأصله الواو أيضًا لكنها حذفت من اللفظ وغير مرادة في المعنى، بل مزج الاسمان وصارا اسمًا واحدًا، ولم ينفرد الاسم الثاني بشيء من المعنى، فكان كالمفرد غير المركب، فبنى الاسم الأول لأنه كالصدر من عجز الكلمة، وأعرب الثاني لأنه لم يتضمن معنى الحرف، قال الرضي بعد أن ساق عدة أمثلة لهذا النوع: " وإنما لم يتعيَّن بناء الجزأين فيهما كما تعيَّن في خمسة عشر، لظهور تضمُّن الحرف في (خمسة عشر) دون هذه المركبات "[٤].

وقد جعل الزمخشري[٥] من هذا النوع قولهم في المثل: ذهبوا أيدي سبأ، بينما جعله سيبويه[٦] من باب خمسة عشر، قال الرضي: " ورأى سيبويه هو الأولى "[٧].

أما ابن يعيش فقد أشار إلى معنى هذا المثل ثم علَّق قائلاً: " وفيه لغتان، إحداهما: أن تركبهما

---

(١) راجع شرح ابن يعيش ٤/ ١١٢، وشرح الكافية ٣/ ١٣٥، وأوضح المسالك ١/ ١٢٦.

(٢) الكتاب ٣/ ٢٩٧ – ٢٩٨.

(٣) شرح ابن يعيش ٤/ ١١٧.

(٤) شرح الكافية ٣/ ١٤٠.

(٥) انظر المفصل صـ٢١٣.

(٦) انظر الكتاب ٣/ ٣٠٤.

(٧) شرح الكافية ٣/ ١٤٠.

اسماً واحدًا وتبنيهما لتضمن حرف العطف كما فُعِل بخمسة عشر وبابه، الثانية: أن تضيف الأول إلى الثاني كما تقدَّم في بَيْنَ بَيْن وصباح مساء، من جواز التركيب والبناء، والإضافة، وموضعهما النصب على الحال، والمراد: ذهبوا متفرقين ومتبددين ونحوهما "[1].

والصواب عندي هو ما ذهب إليه ابن يعيش من أن قولهم: ذهبوا أيدي سبأ ونحوه، يجوز فيه اللغتان، أن يكون كخمسة عشر فيبني على فتح الجزأين، أو يكون كمعدي كرب ونحوه، بإضافة الأول إلى الثاني، وإعراب الثاني منونًا أو ممنوعاً من الصرف، وإن كانت اللغة الأولى هي الأشهر.

والله أعلم

(١) شرح ابن يعيش ٤/ ١٢٣.

بناء أفعل التفضيل مما دَلَّ على عيب

تَحَدَّث أبو الفداء عن هذه المسألة من خلال مثل واردٍ عن العرب هو قولهم: (أَحْمَقُ من رِجْلة) (١)، حيث قال في سياق حديثه عن (أفعل) التفضيل: " وأما استعمال (أحمق) للتفضيل في قولهم: أحمقُ من رجلة، مع وجود أحمق لغيره في قولهم: رجلٌ أحمقُ، فإنه ليس من العيوب الظاهرة "(٢).

قال الميداني: " والرجلة هي البقلة التي تسميها العامة (الحمقاء)، وإنما حمَّقوها لأنها تنبُت في مجاري السيول، فيمرُّ السَّيْلُ بها فيقتلعها " (٣).

وأقول: اسم التفضيل هو: المبني على صيغة (أفعل) لزيادة صاحبه على غيره في الصفة المشتركة بينهما، فالأصل فيه أنه لا يُبْنى إلا مما يقبل الزيادة والنقص، ولمَّا كانت العيوب الظاهرة لا تقبل زيادة ولا نقصًا، امتنع بناؤه منها، قال العكبري: " وأما العيوب فما كان منها ظاهرًا لم يُبْن منه أفعل التفضيل، نحو: العَوَر والحَوَل وعَمي العين، وإنما كان ذلك لسببين:

أحدهما: أن الأصْلَ في أفعالها أن تزيد على ثلاثة أحرف، ألا ترى أن الأصل في عَوِرَ أعْوَرَ، وفي حَوِل أحْوَل، وفي صَيِد أصْيدَ، ويدُلُّك على ذلك صحة الواو والياء مع تحركهما وانفتاح ما قبلهما.

والثاني: أن العيوب الظاهرة تجري مجرى الخِلَق من اليد والرجل، فكما لا تقول في غليظ الرِّجل: هو أرجلُ من فلانٍ، ولا ما أرجله، كذلك لا تقول: هو أعْوَرُ أو أعمى، ولا ما أعوره وأعماه "(٤).

ويزيد الرضيّ الأمر وضوحًا، ويضيف قائلاً: " وأما العيوب المحسوسة فبعضها المزيد فيه أكثر استعمالاً من غيره، كاحْوَلَّ واعْوَرَّ، فإنهما أكثر استعمالاً من: حَوِل وعَوِرَ، ولذلك لم يُقلب واوهما حملاً على احْوَلَّ واعْوَرَّ، وما لم يجيء منه افعَلَّ ولا افعَالَّ كالعَرَج والعَمَى، لم يُبْنَ منها لكون بعضها مما لا يقبل الزيادة والنقصان كالعمى "(٥).

---

(١) انظره في مجمع الأمثال للميداني ١/ ٢٩١.
(٢) الكناش ١/ ٣٤١.
(٣) مجمع الأمثال ١/ ٢٩١.
(٤) المتبع في شرح اللُّمَع للعكبري ٢/ ٥٤٣ (بتصرف).
(٥) شرح الكافية ٣/ ٤٥٠.

أمَّا العيوب الباطنة فإنه يُبنى منها أفعل التفضيل ؛ وإنما جاز بناؤه منها لأنها تقبل الزيادة والنقص، وذلك نحو: فلانٌ أبْلَهُ من فلانٍ، وأرْعَنُ وأهْوَجُ وَأَخْرَقُ وألَدُّ وأَنْوَكُ(١).

ومن ذلك أيضًا المثل الواردُ عن العرب، والذي ذكره أبو الفداء وهو: أحْمَقُ من رجلة، قال سيبويه: " وأمَّا قولهم في الأحمق: ما أحْمَقَه (٢)، وفي الأرعن: ما أرعنه، وفي الأنْوَكِ: ما أنْوَكَهُ، وفي الألَدِّ: ما ألَدَّه، فإنما هذا عندهم من العلم ونقصانِ العقلِ والفِطنة، فصارت: ما ألَدَّه بمنزلة:

ما أَمْرَسَهُ وما أعلمه، وصارت ما أحمقه بمنزلة: ما أبلده وما أشجعه وما أجَنَّهُ، لأن هذا ليس بلون ولا خِلْقةٍ في جسدِه "(٣).

ويُحمل على هذا قوله تعالى: ﴿ﭐ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ ﭘ﴾(٤) لأنه من عمي البصيرة وليس من عمى البصر، قال ابن السَّرَّاج: " فإن قال قائلٌ: فقد جاء في القرآن: ﴿ﭐ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ ﭘ﴾ قيل له: في هذا جوابان، أحدهما: أن يكون من عمي القلب، وإليهُ ينسب أكثر الضلال، فعلى هذا تقول: ما أعماه، كما تقول: ما أحمقه.

والوجه الآخر: أن يكون من عمى العين فلا يُراد به أنه أعمى من كذا وكذا، ولكنه في الآخرة أعمى كما كان في الدنيا أعمى، وهو في الآخرة أضلُّ سبيلا "(٥).

ويؤكد الميداني هذا المعنى فيقول بعد أن ذكر الآية: " وإنما جاز ذلك لأنه من عمى القلب، تقول: عمِيَ يعمى عَمًى فهو عَمٍ وأعمى، وهم عَمُون وعُمْيٌ، وعُمْيَانٌ، فالأول في الآية اسم، والثاني: تفضيل، أي: من كان في هذه الدنيا أعمى عما يرى من قدرة الله، فهو عَمَّا يَغيب عنه من أمر الآخرة أعمى أن يؤمن به، أي: أشدُّ عمًى "(٦).

وخلاصة القول: أن العيوب الظاهرة لا يُبنى منها أفعل التفضيل ؛ لأنها خِلَقٌ ثابتة في

---

(١) انظر شرح ابن الناظم على الألفية صـ ٤٧٩، والأصول ١/ ١٠٤.

(٢) غنيٌّ عن الذكر أن التعجب والتفضيل بمنزلة واحدة في الشروط، فما يجوز فيه التعجب يجوز فيه التفضيل، والعكس بالعكس، وانظر الإنصاف ١/ ١٥٠.

(٣) الكتاب ٤/ ٩٨.

(٤) الإسراء، آية ٧٢.

(٥) انظر: الأصول ١/ ١٠٥، والحجة للفارسي ٣/ ٦٦.

(٦) مجمع الأمثال: ١/ ١١٩- ١٢٠.

الإنسان لا تقبل زيادة ولا نقصًا، أما العلل الباطنة فإنه يُبنى منها أفعل التفضيل، ومنه المثل الذي استشهد به أبو الفداء: أحمقُ من رجلـة.

والله أعلم

مجي؟ (فعل) لغير؟لتفضيل

(أفعل) في الكلام على ضربين، الأول: أن يكون مضافًا إلى جماعة هو أحدهم، وتزيد صفته على صفتهم، والجميع مشترك في تلك الصفة، نحو: محمد أفضل القومُ، فـ (محمد) أحد القوم، وهم جميعًا مشتركون في الفضل المذكور، إلا أن فضله يزيد على فضلهم، والذي بَيَّن ذلك هو أفضل (أفعل)(١).

وهذا النوع يجب إفراده وتذكيره، فتقول: محمدٌ أفضل القوم، والمحمدان أفضل القوم، والمحمدون أفضل القوم.

والثاني: أن يكون غير مقصود به التفضيل، وإنما المراد منه بيان صفة غالبة في الذات المراد وصفها(٢).

وهذا النوع الثاني هو موضوع حديثنا، وقد تعرَّض له أبو الفداء من خلال قول العرب: " الناقص والأشج أعدلا بني مروان " (٣).

وأقول: يأتي (أفعل) غير مقصود به التفضيل، وإنما يقصد به زيادة مطلقة للشخص المراد وصفه، وتكون إضافته إلى ما بعده لا لتفضيله عليهم، وإنما لمجرد التخصيص والتوضيح، ويؤول حينئذٍ باسم الفاعل فتقول: محمدٌ أفضل القوم، أي: فاضلهم، ومنه قولهم: الناقص والأشج أعدلا بني مروان، أي: عادلاهم.

وهذا النوع يجوز تثنيته وجمعه وتأنيثه، يقول ابن يعيش: " وأما النوع الثاني – يعني غير الدال على التفضيل – فإنك تثنيه وتجمعه وتؤنثه وتدخل فيه الألف واللام، فتقول: زيد الأفضل أبًا، والأكرم خالاً، وتقول في التثنية: هما الأفضلان، وفي الجمع هم الأفضلون والأفاضل، قال تعالى: ﴿گ گ گ گ ڳ ڳ﴾(٤)، ويكون بناء المؤنثة على غير بناء المذكر، فتقول: هند الفضلى،

(١) شرح المفصل لابن يعيش ٣/ ٥، وشرح الكافية للرضي ٣/ ٤٥٦.
(٢) المرجعان السابقان، وانظر أيضاً الأشموني ٣/ ٤٧.
(٣) الكناش : ١/ ٣٤٤، وانظره في : لسان العرب (نقص، شجَّ)، والناقص هو : يزيد بن الوليد بن يزيد بن عبد الملك بن مروان، لُقّب بذلك لأنه نقص من أرزاق الجند، والأشَجّ هو : عمر بن عبد العزيز، لقب بذلك لشجة في وجهه من أثر دابة ضربته في صغره.
(٤) الكهف، الآية ١٠٣.

وفي التثنية: الفضليان، وفي الجمع: الفضليات، كما تقول: الفاضل والفاضلة والفاضلان "[١].

وقد علَّل الرضيّ لجواز التصرف في هذا النوع بالتثنية والجمع والتأنيث فقال: " وأما إذا قصدت المعنى الثاني فلا يشابه المصاحب لِمِنْ، إذ لم يُذكر بعده المفضول، وكذا ذو اللام لا يشابه المصاحب لِمِنْ لعدم ذكر المفضول بعده صريحًا، فجاز التصرف فيهما تثنية وجمعًا وتأنيثًا، فوجب مطابقتهما لصاحبهما "[٢].

وقد أشار الأشموني إلى أن هذا النوع يطابق صاحبه، حيث قال: " وإن لم تَنْوِ بأفعل المفاضلة أصلا، أو تنويها لا على المضاف إليه وحده، بل عليه وعلى كل ما سواه، فهو طبقُ ما قُرن به وجهًا واحدًا، كقولهم: الناقص والأشجُّ أعد لا بني مروان، أي: عادلاهم، ونحو: محمدٌ - صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ - أفضل قريش، أي أفضل الناس من قريش"[٣].

وخلاصة القول أن هذا النوع لما كان بمعنى اسم الفاعل والمراد به الزيادة المطلقة في الذات المراد وصفها، جاز التصرف فيه بمطابقته لصاحبه تثنية وجمعًا وتأنيثًا.

والله أعلم

(١) شرح ابن يعيش ٣/ ٦.
(٢) شرح الكافية ٣/ ٤٦٠ – ٤٦١.
(٣) شرح الأشموني على الألفية ٣/ ٤٩، وانظر أيضاً ابن الناظم صـ ٤٨٣.

- مجئ (قعد وجاء) ناقصتين بمعنى (صار)

الأفعال الناسخة هي الأفعال التي تدخل على المبتدأ والخبر فتنسخ حكمهما، وترفع الأول على أنه اسم لها، والثاني على أنه خبر لها، وهذه الأفعال هي: كان وأصبح وأضحى وأمسى وظلّ وبات وليس، وصار وما دام وما زال وما برح وما فتئ وما انفك، وألحق بعض النحويين بها أفعالاً أخرى، منها (قعد وجاء) وقد تعرَّض أبو الفداء لهذه المسألة من خلال قول العرب: (شحذ شفرته حتى قعدت كأنها حَرْبة)(١)، وقولهم: (ما جاءت حاجتك) (٢).

وأقول: ألحق بعض النحويين بأفعال هذا الباب (قعد وجاء) بمعنى (صار)، فابن عصفور عند تعرضه لهذا الباب قال: " باب الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر فيرتفع المبتدأ على أنه اسمها، وينتصب الخبر على أنه خبرها، وهي كان... و(قعد) في قولهم: شحذ شفرته حتى قعدت كأنها حربة، و(جاء) في قولهم: ما جاءت حاجتك"(٣).

وأما الزمخشري ففي سياق حديثه عن أفعال هذا الباب قال: " ومما يجور أن يُلحق بها آضَ وعاد وغدا وراح، وقد جاء (جاء) بمعنى (صار) في قول العرب: ما جاءت حاجتَك، ونظيره (قَعَد) في قول الأعرابي: أرهف شفرته حتى قعدت كأنها حربة " (٤).

وقد شرح ابن يعيش عبارة الزمخشري هذه فقال:" وقد قالت العرب: ما جاءت حاجتَك، بتأنيث (جاء) وإلحاقه التاء ونصب حاجتَك، فأجْرَوا (جاء) ههنا مجرى (صار)، وجعلوا لها اسماً وخبراً، وذلك أن قولك: جاء زيدٌ إلى عمرو كقولك: صار زيداً إلى عمرو، لأن في جاء من الانتقال مثل ما في (صار)، فلمَّا كانت في معناها أجريت مجراها، ولا عهد لنا بـ (جاء) في معنى (صار) إلا في هذا المثل: أرهف شفرته حتى قعدت كأنها حربة، ففي قعدت ضمير يعود إلى الشفرة، وكأن واسمها وخبرها في موضع نصب خبر قعدت، وليس المراد القعود الذي هو في معنى الجلوس، وإنما المراد الصيرورة والانتقال، فلذلك: ضاهت

---

(١) هذا القول حكاه ابن الأعرابي عن العرب وموجود في التهذيب ١/ ٢٠١، واللسان (قعد)، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٣٧٦ والكناش ٢/ ٣٧.

(٢) انظر ه في الكتاب ١/ ٥٠ والكناش ٢/ ٣٧، وشرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣٤٧، وشرح الجمل ١/ ٣٧٦، ويقال إن أول من تكلم به الخوارج قالوه لابن عباس حين أرسله عليٌّ إليهم.

(٣) شرح الجمل ١/ ٣٧٦.

(٤) المفصل ص ٣٣٧.

صار "[١].

والأمر كما قال ابن يعيش، فإن استعمال (قعد) بمعنى (صار) لم يُسمع في كلامهم إلا في هذا المثل، أي أنَّ استعماله قليل أو نادر، وكذا استعمال (جاء) بمعنى صار، ولذلك فإن ابن مالك حين تعرض لهذه المسألة قال: " ونَدَر إلحاق (جاء وقعد) بصار في قولهم: ما جاءت حاجتَك ؟ وفي قولهم أرهف شفرته حتى قعدت كأنها حربة، والفراء يرى استعمال (قعد) بمعنى صار مطرداً، وجعل من ذلك قول الراجز:

لا يُقنع الجارية الخضابُ ولا الوشاحان ولا الجلبابُ
من دون أن تلتقي الأركاب ويقعد الأيرُله لُعابُ

وحكى الكسائي: قعد لا يُسأل حاجةً إلا قضاها، بمعنى " صار "[٢].

ولعلّ الذي دعا النحويين إلى عدِّ هذين الفعلين من أخوات (كان) أنَّ سيبويه لم يذكر عددها، وإنما قال: " هذا باب الفعل الذي يتعدى اسم الفاعل إلى اسم المفعول، واسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد، وذلك قولك: كان ويكون وصار وما دام وليس، وما كان نحوهنّ من الفعل، مما لا يستغنى عن الخبر "[٣].

وقد أجازه بعضهم كابن الحاجب حيث ذكر أنه لا يطرد عمل (قعد) هذا العمل إلا إذا كان الخبر مُصَدَّرًا بكأنَّ، واستحسنه الرضيّ، فلا يقال: قعد زيدٌ كاتبًا، بمعنى (صار)[٤]، وطرده بعضهم مطلقًا وجعلوا منه قولهم: قعد لا يُسْأَلُ حاجةً إلا قضاها، كما جعل الزمخشري منه قوله تعالى: ﴿ڑ ڑ ک ک ک ک گ گ﴾[٥].

حيث قال: " فتقعد، من قولهم: شحذ الشفرة حتى قعدت كأنها حربةٌ، بمعنى صارت، يعني: فتصير جامعًا على نفسك الذم وما يتبعه من الهلاك من إلهك، والخذلان والعجز عن

(١) شرح المفصل لابن يعيش ٧/ ٩٠- ٩١ بتصرف.
(٢) شرح التسهيل ١/ ٣٤٧ – ٣٤٨.
(٣) الكتاب ١/ ٤٥، وانظر شرح ابن يعيش ٧ / ٩٠.
(٤) الكافية وشرحها للرضي ٤/ ١٨٧ – ١٨٨.
(٥) الإسراء، الآية ٢٢.

النصرة ممن جعلته شريكًا له "[١].

كما نقل الصبان عن الدماميني أن الأندلسي ذهب إلى أن (جاء) لا تستعمل بمعنى (صار) إلا في خصوص هذا التركيب (ما جاءت حاجتَك)، فلا يقال: جاء زيدٌ قائمًا بمعنى صار، وأن ابن الحاجب طرده في غير هذا، وجعل منه: جاء البُرُّ قفيزين [٢].

وخلاصة القول: أنه قد ورد عن العرب استعمال (قعد وجاء) فعلين ناقصين بمعنى (صار)، وذلك قولهم: شحذ شفرته حتى قعدت كأنها حربة وقولهم: ما جاءت حاجتَك ؟ بمعنى ما صارت، وقد قصره بعضهم على هذين التركيبين ونحوهما، بينما طرده بعضهم لأنه ما دام قد ورد عن العرب فهو استعمال جائز ولقوة الشبه بين هذين الفعلين وبين (صار) [٣].

وأرى أن استعمال هذين الفعلين بمعنى صار استعمالٌ جائز وإن كان قليلاً أو نادرًا.

والله أعلم

(١) الكشاف ٢/ ٦٣١.

(٢) انظر حاشية الصبان على الأشموني ١/ ٢٢٩، والهمع ١/ ١١٢.

(٣) انظر الهمع ١/ ١١٢.

الخلاف في فعليـة (ليس) وحرفيتهـا

تعرض أبو الفداء لهذه المسألة من خلال قول العرب: (ليس الطيبُ إلا المسكُ) (١).

وأقول: اختلف النحاة في فعلية (ليس) وحرفيتها، وجاء خلافهم على النحو التالي:

أولاً: ذهب سيبويه(٢) وتبعه كثير من النحاة – منهم ابن عصفور(٣)، وابن مالك(٤) – إلى أنها فعلٌ.

ثانياً: ذهب أبو علي الفارسي(٥) وجماعة من أصحابه إلى أنها حرف.

وقد استدلّ سيبويه ومن تبعه على فعليتها بأمور منها: اتصال ضمائر الرفع بها نحو: ليسا، وليسوا، ولَسْنَ، ومنها فتح آخرها كما فُتح آخر الأفعال الماضية، ومنها اتصال تاء التأنيث الساكنة بها وصلاً ووقفًا نحو: ليست هندٌ قائمة كما تقول: كانت هندٌ قائمةً.

قالوا: فلمّا وُجِد فيها ما لا يكون إلا في الأفعال دلَّ على أنها فعل(٦).

واستدل القائلون بحرفيتها – وهم أبو علي الفارسي ومن تبعه – بأمور ثلاثة هي:

١- أنها لا تتصرف.

٢- أنها لا مصدر لها كما هو حال الحروف.

٣- أنها ليست على وزن من أوزان الفعل.

وقد رَدَّ سيبويه ومن تبعه هذه الأوجه وأبطلوها، أما الأول والثاني فلا حجة لهم فيه لأنه قد وُجد من الأفعال ما هو بهذه الصورة، مثل صيغة التعجب نحو: ما أحسن زيدًا، وهي جامدة ولا مصدر لها، مع أن أبا عليّ أيضًا قال بفعلية التعجب (٧).

وأما الثالث وهو أنها ليست على وزن من أوزان الفعل فإن هذا مردود أيضاً لأن الأصل فيها (لَيِسَ) على وزن (فَعِلَ) نحو: صَيِدَ، ثم خُفِّفت بإسكان وسطها، فصارت (لَيْس) على

---

(١) انظر الكناش ٢/ ٤٤، ومجالس العلماء صـ ١، والجنى الداني صـ ٤٩٥، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٣٩٧.

(٢) انظر الكتاب ١/ ١٤٧.

(٣) انظر شرح الجمل الكبير ١/ ٣٩٧.

(٤) انظر شرح التسهيل ١/ ٣٥١.

(٥) انظر المسائل البغداديات صـ ٣٨٣، وراجع الإرشاد إلى علم الإعراب صـ ١٥.

(٦) انظر شرح المفصل لابن يعيش ٧/ ١١١ – ١١٢.

(٧) انظر شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٣٧٨، وابن يعيش ٧/ ١١٢.

وزن فَعْل، وإنما التزم التخفيف في (لَيس) لثقل الكسر في الياء، ولا يمكن أن تكون في الأصل (فَعَل) بالفتح لأن فَعَلَ لا يُخفف، كما لا يمكن أن تكون (فَعُل) بالضم، لأن (فَعُل) لا يُبنى مما عينه ياء [١].

وقد لخَّص ابن عصفور مذهب سيبويه مدلِّلاً على فعليتها بقوله: "الذي يدل على فعليتها لحاق علامة التأنيث بها على حَدّ ما تلحق الفعل، أي أنها تَثبُتُ مع المؤنث وتسقط مع المذكر نحو: ليس زيدٌ قائمًا، وليست هندٌ قائمة، كما تقول: قام زيدٌ وقامت هند، وليس لحاق علامة التأنيث الحرفَ كذلك، بل تلحق مع المؤنث والمذكر نحو: قام زيدٌ ثُمَّةَ عمْرٌو، وثُمَّةَ هندٌ، ويدل على ذلك أيضاً اتصال ضمائر الرفع بها نحو: ليسا وليسوا، ولو كانت حرفًا لم يكن ذلك فيها لأن الحرف إنما يتصل به ضمير الخفض أو النصب نحو: إنك وإنه، وبك وبه، فثبت أنها فعلٌ، وهو مذهب سيبويه، وقد نَصّ على ذلك في مواضع من كتابه [٢] ".

وقد اختار أبو الفداء مذهب سيبويه وصححه حيث قال: " والصحيح أنها فعلٌ ؛ لاتصال الضمائر بها نحو: لستُ ولستَ ولستُم وما أشبه ذلك، وذلك من خواص الأفعال، ويقعُ فيها ضمير الشأن "[٣].

وهذا المذهب هو الصحيح وبه أقول، وذلك لقوة أدلته من حيث اتصال ضمائر الرفع بها وهي لا تتصل إلا بالفعل، وكذلك اتصال تاء التأنيث الساكنة بها، وفتح آخرها كما يفتح آخر الفعل الماضي، فكل هذه الأدلة ترجح ما ذهب إليه سيبويه ومن تبعه من أنها فعل ناسخ جامد من أخوات كان، كما قال سيبويه في بيان كان وأخواتها حيث قال: " وذلك قولك: كان ويكون وصار وما دام، وليسَ وما كان نحوهُنَّ من الفعل مما لا يستغنى عن الخبر "[٤].

والله أعلم

مجيء (عسى) ناقصة

(١) انظر رصف المباني صـ ٣٠٠ – ٣٠١، وابن يعيش ٧/ ١١٢، ومنهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك ١/ ١٧٧ – ١٧٨.

(٢) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/ ٣٧٩، وانظر الكتاب ١/ ٤٥، ٤٦.

(٣) الكناش ٢/ ٤٤.

(٤) الكتاب ١/ ٤٥.

من أفعال المقاربة [١] (عسى)، وهي فعل وُضع لقرب وقوع الخبر على سبيل الرجاء، نحو: عسى اللهُ أن يشْفِيَ مريضك، أي أنَّ قُربَ شفائه مَرْجُوٌّ من الله، قال سيبويه: " عسى طمعٌ وإشفاقٌ، فالطمَعُ في المحبوب، والإشفاق في المكروه، نحو: عسيت أن تموتَ " [٢].

وهي فعل غير متصرف، بمعنى أنه لا يأتي منه المضارع ولا الأمر، وإنما لم يتصرف فيه لتضمُّنِهِ معنى الحرف الذي هو(لعلَّ) فإنها لإنشاء الطمع والرجاء والحروف لا يتصرف فيها، وإنما تلزم حالة واحدة، فكذلك ما أشبهها [٣].

ولعسى في كلام العرب استعمالان، الأول: تستعمل ناقصة بمعنى (قاربَ)، فتحاج إلى مرفوع ومنصوب، والثاني تامة بمعنى (قَرُب) فتكتفي بالمرفوع نحو: عسى أن يَقُوم زيدٌ.

وحديثنا هنا عن الناقصة، أي التي تحتاج إلى مرفوع ومنصوب، وهو ما تناوله أبو الفداء بالتمثيل في معرض حديثه عن خبرعسى، حيث قال: "وأصل خبر عسى الناقصة أن يكون اسمًا، قياسًا على خبر كان، إلا أنه صار متروكًا، وقد شذَّ مجيئه اسمًا صريحاً كقولهم: عسى الغُوَيرُ أبؤسًا "[٤].

وأقول: تستعمل (عسى) استعمال (كان) فتحاج إلى مرفوع وهو اسمها، ومنصوب وهو خبرها، نحو: عسى زيدٌ أن يقومَ، إلا أن خبرها يأتي مصدرًا مؤولاً من (أن والفعل)، ولا يأتي اسمًا صريحًا إلاّ في النادر من الكلام، كما في المثل المستشهد به (عسى الغوير أبؤسًا)، وقول الشاعر:

أكثرت في العذلِ مُلِحًّا دائمًا .:. لا تكثرنَّ إني عسيتُ صائمًا[٥]

وهذا هو رأي متأخري النحاة، أما المتقدمون كسيبويه والمبرد فلم يجعلوا (أنْ والفعل) في

---

(١) سميت أفعال المقاربة لأنها تفيد مقاربة وقوع الفعل الكائن في أخبارها. (شرح المفصل لابن يعيش ٧ / ١١٥).

(٢) الكتاب ٢/ ٣١١.

(٣) انظر شرح الكافية ٣/ ٢١٣، والكناش ٢/ ٤٥، ومنهج السالك لأبي حيان ١/ ٢٤٤.

(٤) الكناش ٢/ ٤٥، والمثل موجود في مجمع الأمثال ٢/ ٢١، والمستقصى ٢/ ١٦١، والكتاب ١/ ٥١، ويضرب لكل شيء يخاف أن يأتي منه شرٌّ.

(٥) من الرجز لرؤبة بن العجاج، وهو في ملحقات ديوانه صـ ١٨٥، وموجود في شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ١٧٨، وشرح ابن يعيش ٧/ ١٢٢، والخصائص ١/ ٨٣، وابن الناظم صـ٥٩، وابن عقيل ١/ ٣٢٤.
والشاهد فيه (صائماً) حيث رجع إلى الأصل المرفوض في الاستعمال، وجاء بخير عسى اسماً مفردًا.

موضع الخبر، لأن الحدث لا يكون خبرًا عن الجثة، يقول الرضي: " المتأخرون على أنَّ (عسى) يرفع الاسم وينصب الخبر ككان، والمقرون بأن بعدُ اسمه منصوب المحلّ بأنه خبره، استدلالاً بالمثل النادر من قول الزبَّاء: عسى الغويرُ أبؤسًا، ونُقِل عن سيبويه منع كون (أن يفعل) خبره، قيل: إنما قال ذلك لأن الحدث لا يكون خبرًا عن الجثة، وقوله: أبؤسًا وصائمًا، لتضمن (عسى) معنى (كان) فأجرى في الاستعمال مجراه، عذر من جعله خبرًا أن يقدِّر مضافًا، إما في الاسم نحو: عسى حال زيدٍ أن يخرج، أو في الخبر نحو: عسى زيد صاحبُ أن يخرج..... وفي هذا العذر تكلف إذ لم يظهر هذا المضاف إلى اللفظ أبدًا، لا في الاسم ولا في الخبر"[1].

والراجح عندي أن الفعل المقرون بأنْ الواقع بعد عسى في موضع النصب على الخبرية، بدليل رجوعهم إلى الأصل كما في المثل.

(١) شرح الكافية ٣/ ٢١٥.

عسى الغُوير أبؤسًا،

وقد اختار هذا الرأي وصححه جماعة من العلماء منهم ابن عصفور، وابن يعيش، والرضي.

يقول ابن عصفور بعد أن عرض آراء العلماء في المسألة: " والصحيح أن الفعل الذي بعد عسى في موضع الخبر، والدليل على ذلك أنّهم لمَّا رَدُّوه إلى الأصل نطقوا باسم الفاعل ولم ينطقوا بالمصدر نحو قوله:

أكثرتَ في القول ملحًّا دائمًا لا تلحني إني عسيت صائمًا (١)

أما ابن يعيش ففي سياق حديثه عن استعمال عسى ناقصة قال: " ولا يكون الخبر إلا فعلاً مستقبلاً مشفوعًا بأن الناصبة للفعل نحو: عسى زيد أن يقوم، وقوله تعالى: ﴿ چ چ چ چ﴾(٢) فزيد اسم عسى، وموضع أنْ مع الفعل نصبٌ لأنه خبر، والذي يدل على ذلك قولهم في المثل: عسى الغُوَيرُ أبؤسًا، والمراد: أن يبأس، فقد انكشف الأصل كما انكشف أصل أقام وأطال بقوله:

صددتِ فأطَّوَلتِ الصُدُودَ وقَلَّما .: وِصَالٌ على طول الصُّدودِ يَدُومُ(٣)

وما دام العرب قد نطقوا به على الأصل وإن لم يكن كثيراً في كلامهم، فهذا دليل على صحة هذا الرأي من كون أنْ والفعل بعد عسى في موضع الخبر، فهو أولى بالقبول.

والله أعلم

---

(١) شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ١٧٨.

(٢) من الآية (٥٢) من سورة المائدة.

(٣) شرح المفصل ٧/ ١١٨، والبيب من الطويل لعمر بن أبي ربيعة وموجود في : الكتاب ١/ ٣١، ٣/ ١١٥، والخزانة ٤ / ٢٨٩ وفيه نقديم الفاعل (وصال) على فعله (يدوم)، والشاهد هنا الرجوع إلى الصل المرفوض (فأطولت).

زيادة (مِنْ) في الإيجاب

(مِنْ) حرف جرٍّ، يكون زائدًا وغير زائد، وغير الزائد له عدة معانٍ، منها: ابتداء الغاية، نحو قوله تعالى: ﴿ ٱ ب ٻ ٻ پ پ پ پ ڀ ڀ ڀ ٺ ﴾[١].

ومنها التبعيض نحو: ﴿ڀ ڀ ڀ ٺ ٺ ٺ ﴾[٢].

ومنها بيان الجنس نحو قوله تعالى: ﴿□ □ □ □﴾[٣].

ومنها التعليل نحو: ﴿ٱ ب ٻ ٻ پ پ ﴾[٤].

وأما الزائدة فهي قسمان: **الأول**: أن يكون دخولها في الكلام كخروجها، وتسمى الزائدة لتوكيد الاستغراق، وهي الداخلة على النكرة غير المختصة بالنفي نحو: ما قام من أحدٍ، فإنها مزيدة هنا لمجرد التوكيد.

والثاني: أن تكون زائدة للتنصيص على العموم، وهي الزائدة لاستغراق الجنس، وتدخل على نكرة غير مختصة بالنفي، نحو: ما في الدار من رجلٍ، فهي هنا للتنصيص على العموم [٥].

واشترط سيبويه[٦] وجمهور البصريين لزيادتها شرطين:

الأول: أن يسبقها نفي أو نهيٌ أو استفهام، فالنفي نحو قوله تعالى: ﴿ڦ ڦ ڦ ڦ ڄ ڄ ڄ ڄ ﴾[٧]، والنهي كما في قولك: لا يَقُم من أحدٍ، والاستفهام نحو قوله تعالى: ﴿□ □ □ □ ى ﴾[٨].

والثاني أن يكون مجرورها نكرة[٩]، كما تقدم في الأمثلة السابقة.

أما الكوفيون والأخفش فشرطوا لزيادتها شرطاً واحدًا هو: تنكير مجرورها فقط، أي أنهم أجازوا زيادتها في الموجب، واستشهدوا على ذلك بقول بعض العرب – وهو ما استشهد به

---

(١) الإسراء، الآية (١).

(٢) البقرة، من الآية (٢٥٣).

(٣) الحج، الآية (٣٠).

(٤) المائدة، من الآية (٣٢).

(٥) راجع الجنى الداني صـ ٣١٦ – ٣١٧، ورصف المباني صـ ٣٢٣ – ٣٢٤، والمغني ١/ ٣٢٢.

(٦) انظر الكتاب ٤/ ٢٢٥.

(٧) سورة الملك من الآية (٣).

(٨) فاطر، من الآية (٣).

(٩) انظر شرح ابن يعيش ٨/ ١٣، والجنى الداني صـ ٣١٧.

أبو الفداء – (قد كان من مطرٍ[١])، وقول الشاعر:

وينمي لها حُبُّها عندنا ∴ فما قال من كاشحٍ لم يضرْ[٢]

وقد اختار ابن مالك مذهب الأخفش والكوفيين وعلّل ذلك بقوله: "لثبوت السماع بذلك نظمًا ونثرًا، فمن النثر قوله تعالى: ﴿□ □ □ □ □﴾[٣]، وقوله: ﴿ہ ہ ھ ھ ھ ھ﴾[٤] وقوله: ﴿ڤ ڤ ڃ ڃ چ﴾[٥]، ومن النظم المتضمن زيادة (من) في الإيجاب قول عمر بن أبي ربيعة:

ويَنْمَي لها حُبُّهَا عندنا ∴ فما قال من كاشحٍ لم يَضرْ

أراد: فما قال كاشحٌ لم يضر.... ومِمَّن رأى زيادة (من) في الإيجاب الكسائي، وحمل على ذلك قول النبي – صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ – : (إنَّ من أشدَّ الناس عذابًا يوم القيامة المصورون) [٦]، فقال: أراد إنَّ أشدَّ الناسِ عذابًا يوم القيامة المصورون " [٧].

أما أبو الفداء فقد اختار مذهب سيبويه وجمهور البصريين، وتأوَّل ما استشهد به الكوفيون والأخفش، حيث قال في سياق حديثه عن زيادة (مِنْ): " وهي مختصَّةٌ عند البصريين بغير الموجب، وَجَوَّز الكوفيون والأخفش زيادتها في الموجب أيضًا، واستشهدوا بقولهم: (قد كان من مطرٍ)، وتأويله: قد كان شيءٌ من مطرٍ، فيكون للتبعيض، واستدلُّوا أيضًا بقوله تعالى: ﴿ڃ چ چ ڇ ڇ﴾[٨]، وقد قال تعالى: ﴿ڭ ڭ ڭ ڭ﴾[٩]، والجواب: أن (مِنْ) هاهنا للتبعيض، أي يغفر

---

(١) هذا القول موجود في الكناش ٢/ ٧٤، وشرح الكافية للرضي ٤/ ٢٦٨، ورصف المباني صـ ٣٢٥.

(٢) البيت من المتقارب لعمر بن أبي ربيعة، وموجود في ديوانه صـ ٢٩٩، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/ ١٣٨، والجنى الداني صـ ٣١٨، وشرح شواهد المغني صـ ٢٥١.
والشاهد فيه زيادة (من) في الإيجاب وهذا جائز عند الأخفش والكوفيين.

(٣) الأنعام، من الآية (٣٤).

(٤) الكهف، من الآية (٣١).

(٥) البقرة، من الآية (٢٧١).

(٦) رواه البخاري في صحيحه ٧/ ٢١٥، ومسلم ٧/ ٨٢٤، واللفظ لمسلم.

(٧) شرح التسهيل ٣/ ١٣٨ – ١٣٩.

(٨) من الآية (٣١) من سورة الأحقاف.

(٩) من الآية (٥٣) من سورة الزمر.

لكم بعض ذنوبكم، وهو خطابٌ لقوم نوح[١] ".

وممن اختار هذا الرأي أيضاً أبو حيَّان[٢] والرضي[٣]، وهو الرأي الراجح وبه أقول ؛ لأن ما احتج به الكوفيون والأخفش يحتمل التأويل، أو يحتمل ما ذكروه وغيره، والدليل إذا تطرق إليه الاحتمال سقط به الاستدلال.

والله أعلم

(١) الكناش ٢/ ٧٤ – ٧٥.

(٢) انظر منهج السالك ٣/ ٣٦.

(٣) انظر شرح الكافية ٤/ ٢٦٨.

حذف حرف الجرّ وبقاء عمله

تعرض أبو الفداء لهذه المسألة من خلال قول بعض العرب وقد قيل له: كيف أصبحت ؟ قال: " خيرٍ عافاك اللهُ "(١).

وأقول: الأصل في حرف الجر أن يكون موجودًا وظاهرًا في الكلام، نحو قوله تعالى: ﴿ٱ ب ب ٻ ٻ پ پ ڀ ڀ ڀ ڀ﴾(٢).

وأحيانًا يحذف حرف الجرِّ ويبقى عمله، وهذا الحذف قد يكون قياسيًّا مطردًا، وقد يكون شاذًّا غير مطرد.

فالأول يكون في لفظ الجلالة (الله) في القسم، نحو: اللهِ أفعلنّ، وفي حرف الجرِّ (رُبَّ) خاصَّةً بشرط أن تكون بعد الواو أو الفاء أو بل، نحو قول الشاعر:

وبلدةٍ ليس بها أنيسُ ∴ إلا اليعافير وإلا العِيسُ(٣)

أي: ورُبَّ بلدة.

وأما الثاني- وهو حذف حرف الجر وبقاء عمله شذوذًا – ففي غير ما تقدم، ومن ذلك ما استشهد به أبو الفداء من قول رؤبة وقد قيل له كيف أصبحت ؟ فقال: خيرٍ عافاك اللهُ، أي بخيرٍ أو على خيرٍ (٤).

ومنه أيضًا قول الشاعر:

إذا قيل أيُّ الناس شرُّ قبيلةٍ ∴ أشارت كُلَيبٍ بالأكفّ الأصابعُ (٥)

---

(١) يُنسب هذا القول لرؤبة بن العجاج، وهو مَنْ هو في الفصاحة والبيان، وهذا القول موجود في الكناش ٢/ ٨٩، وشرح الكافية للرضي ٤/ ٢٩٩، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/ ١٩٢، وشرح ابن يعيش ٨/ ٥٣، وشرح الجمل ١/ ٤٨٣.

(٢) الإسراء، الآية (١).

(٣) البيت من الرجز وهو لجرّان العود النميري، وموجود في شرح الكافية ٤/ ٢٩٦، وشرح التسهيل ٢/ ٢٨٦.

واليعافير جمع يعفور، وهو نوع من الظباء، والعيس الإبل البيضاء.

(٤) انظر حاشية الصبان على الأشموني ٢/ ٢٣٣.

(٥) البيت من الطويل، للفرزدق، وموجود في ديوانه ٢/ ٥٢، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/ ١٩٣، والمساعد ٢/ ٢٩٩، والأشموني ٢/ ٢٣٣.

والشاهد قوله : (أشارت كليبٍ) حيث حذف حرف الجر وبقي عمله، والتقدير : أشارت إلى كليب، وهذا الحذف شاذ.

أي: أشارت إلى كليب.

وهذا النوع من الحذف جعله ابنُ مالك مقيسًا إذا دلَّ على الحرف دليلٌ، قال بعد أن ذكر عدَّة شواهد للحذف المطرد القياسيّ: " والقياس على هذه الأوجه كُلِّها جائز، ومنعه الفراء في نحو: زيدٍ، لمن قال: بِمَن مررتَ ؟ والصحيحُ جوازه ؛ لقوله - صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ - : (أقربهما منك بابًا) بالجرِّ إذ قيل له: فإلى أيهما أُهدِى، وكقول العرب: خيرٍ، بالجرِّ لمن قال: كيف أصبحت ؟ بحذف الباء وبقاء عملها، لأن معنى كيف: بأيّ حالٍ، فجعلوا معنى الحرف دليلاً، فلو لفظ به لكانت الدلالة أقوى، وجواز الجرّ أولى "(١).

وغير ابن مالك يجعل هذا الحذف شاذًا لا يقاس عليه،

فالرضي في سياق حديثه عن هذا الحذف قال: " وإضمار الباء باقيًا عملها في قول رؤبة: خيرٍ، لمَّا قيل له: كيف أصبحت ؟ شاذ... وأما قوله:

إذا قيل أيّ الناس شر قبيلةٍ .·. أشارت كليبٍ بالأكف الأصابعُ

فشاذٌّ "(٢).

أما ابن عصفور ففي سياق حديثه عن حذف حرف الجر قال: " وحروف الجرّ لا يجوز إضمارها وإبقاء عملها إلا في ضرورة شعر... ومما جاء من ذلك نادرًا في الكلام قولهم: خيرٍ عافاكَ اللهُ، وقولهم: لاهِ أنت، يريدون: للهِ أنت، وبخيرٍ عافاك الله، ولا يقاس شيء من ذلك " (٣).

وإلى الرأي نفسه ذهب الأشموني حيث قال في حديثه عن حذف حرف الجر وبقاء عمله: " وهذا بعضه يُرى غير مطرد يقتصر فيه على السماع، وذلك كقول رؤبة وقد قيل له: كيف أصبحت ؟ قال: خيرٍ عافاك اللهُ، التقدير: على خيرٍ "(٤).

وهذا الرأي هو الراجح والمختار عندي، وهو ما اختاره وقال به أبو الفداء حيث قال: " وأُضْمِر حرف الجرّ شاذًّا، فمنه إضماره في قول رؤبة: (خيرٍ عافاك الله) بجرّ خيرٍ، إذ قيل له:

---

(١) شرح التسهيل ٣/ ١٩٢.
(٢) شرح الكافية ٤/ ٢٩٩.
(٣) شرح الجمل ١/ ٤٨٣.
(٤) شرح الأشموني ٢/ ٢٣٣.

كيف أصبحت "[١].

ولكن لماذا لم يجز حذف حرف الجر وبقاء عمله كما جاز ذلك في الناصب والرافع ؟

يجيب ابن عصفور عن هذا السؤال قائلاً: " وإنما لم يجز إضمار الخافض وإبقاء عمله كما يجوز في الناصب والرافع ؛ لأن الخافض أضعف لأنه مختص بالأسماء، فليس له تصرف الروافع والنواصب التي في الأسماء والأفعال... وأيضاً فإن الحروف لا تعمل الخفض إلا بواسطة الفعل أو ما في معناه، ألا ترى أنك إذا قلت: مررتُ بزيدٍ فإنما خفضتَ زيدًا بمررتُ بواسطة الباء، فلما احتاجت في عملها إلى غيرها كان عملها ضعيفًا، فلم يُتصرف فيها لذلك "[٢].

والله أعلم

(١) الكناش ٢/ ٨٩.

(٢) شرح الجمل ١/ ٤٨٣ – ٤٨٤.

مجيء (إنَّ) بمعنى (نَعَم)

تعرض أبو الفداء لهذه المسألة من خلال قول عبد الله بن الزبير – رضي الله عنه- حين قال له قائل: لعَنَ اللهُ ناقةً حملتني إليك، فقال: (إنَّ وصاحبها) (١) أي: نعم ولعن صاحبها.

وأقول: اختلف النحويون في مجيء (إنَّ) حرف جواب بمعنى (نعم) فأثبت ذلك سيبويه(٢) والأخفش، وتبعهم ابن مالك وابن عصفور، وأنكره أبو عبيدة (٣).

وقد استدل المثبتون بقول عبد الله بن قيس الرقيات:

وَيَقُلْنَ شَيْبٌ قد علا كَ وقد كبرتَ فَقُلْتُ إنَّهْ (٤)

فالهاء للسكت، و(إنَّ) بمعنى نعم، أي: نعم هو كذلك، واستدلُّوا أيضًا بقول عبد الله بن الزبير جوابًا لمن قال له: لَعَنَ اللهُ ناقةً حَمَلَتْنِي إليك، فقال: إنَّ وصاحبها، أي: نعم ولَعَنَ صاحبها أو راكبها.

يقول سيبويه في معرض حديثه عن (إنَّ): (وأمَّا قول العرب في الجواب: إنَّه فهوُ بمنزلة (أجل)، وإذا وصلت قلت: إنَّ يا فتى، وهي التي بمنزلة (أجَل)، قال الشاعر:

بكر العواذل في الصبو حِ يَلُمْنَنِي وأُلُومُهُنَّهْ
ويَقُلْنَ شَيْبٌ قَد علا كَ وقد كَبِرْتَ فَقُلْتُ إنَّهْ(٥)

وعلل ذلك ابن يعيش بقوله: " وإنَّما خرجت (إنَّ) إلى معنى (نعم) لأنها تحقيق معنى الكلام الذي تدخل عليه، كما في قولك: إنَّ زيدًا راكبٌ، فلما كانت تحقيق هذا المعنى خرجت إلى تحقيق معنى كلام المتكلم، فصارت تارةً تحقق كلام المتكلم، وتارة تحقق معنى كلام

---

(١) انظر هذا القول في الكناش ٢/ ١٠٩، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٣٣، وابن يعيش ٨/ ٧٨، والمغني ١/ ٣٨.

(٢) انظر الكتاب ٣/ ١٥١.

(٣) انظر شرح التسهيل ٢/ ٣٣.

(٤) البيت من مجزوء الكامل لعبد الله بن قيس الرقيات، وموجود في ديوانه صـ ٦٦، والكتاب ٣/ ١٥١، وابن يعيش ٨ / ٧٨، والمغني ١/ ٣٨.
والشاهد قوله : (إنَّه) حيث جاءت (إنّ) جوابًا بمعنى (نعم)، أي : نعم هو كذلك، وأنكر ذلك أبو عبيدة، وجعل الهاء ضميرًا اسم إنَّ والخبر محذوفا.

(٥) الكتاب ٣/ ١٥١، وانظر شرح الكافية للرضي ٤/ ٤٣١.

غيره[١]".

وقد حمل الأخفش والمبرد على ذلك قراءة ﴿ **إنَّ هذان لساحران** ﴾[٢]

واعْتُرِض بأن اللام لا تدخل في خبر المبتدأ[٣].

وقد أنكر أبو عُبيدة مجيء (إنَّ) بمعنى (نعم)، ورَدَّ ما استشهد به سيبويه ومن معه من قول ابن قيس الرقيات:

ويَقُلْنَ شَيبٌ قَدْ عَلاَ ∴ كَ وقد كبرت فقلتُ إنَّـهْ

بأنّا لا نسلم بأن الهاء في هذا البيت للسكت، بل هي ضميرٌ منصوب بها، والخبر محذوف، والتقدير: إنَّه كذلك[٤].

وقد ردَّ ابن مالك هذا الرأي حيث قال: " والذي زعم هذا القائل ممكن في البيت المذكور، فلو لم يوجد شاهدٌ غيره لرجح قوله، ولكنَّ الشواهد على كون (إنَّ) بمعنى (نعم) مُؤَيِّدُها ظاهرٌ ودافعها مكابر، فلزم الانقياد إليها والاعتماد عليها، فمنها قول عبد الله بن الزبير – رضي الله عنه- لابن الزبير الأسدي لمَّا قال له: لَعَنَ اللهُ ناقةً حملتني إليك: إنَّ وراكبها، أراد نعم، ولعن راكبها، ومنها قول حسان بن ثابت الأنصاريّ – رضي الله عنه:

يقولون أعمى قلتُ إنَّ ورُبَّما ∴ أكون وإنّي من فَتى لبصيرُ[٥]

... ونبهت في هذا الباب على ورود (إنَّ) بمعنى (نعم) ليعلم بها فتعامل بما تُعامل به (نعم) من عدم الاختصاص وعدم الإعمال وجواز الوقف عليها "[٦].

---

(١) شرح ابن يعيش على المفصل ٨ / ٧٨.

(٢) من الآية ٦٣ من سورة طه.

(٣) انظر المغني ١/ ٣٨، والهمع ١/ ١٤١.

(٤) انظر المغني ١/ ٣٨، والجنى الداني صـ ٣٣٩.

(٥) البيت من الطويل لحسان بن ثابت، وموجود في البيان والتبيين ٢/ ٢٢١، وروايته :

إذا قيل أعمى..... ∴ .....

والشاهد فيه مجيء (إنَّ) بمعنى (نعم) وهذا شاهد لمذهب سيبويه ومن معه.

(٦) شرح التسهيل ٢/ ٣٢ - ٣٣.

نخلص من هذا إلى أن الراجح في هذه المسألة هو مذهب سيبويه ومن معه من جواز مجيء (إنَّ) بمعنى (نعم)، لورود ذلك عن العرب شعرًا ونثرًا، فالشواهد به ناطقة، ولغيره دافعة، والله أعلم

الفصل الثالث

المسائل الصرفيـــة

حكـــم اجتمـــاع الساكـنيـــن

الأصل في العربية عدم جواز الجمع بين الساكنين، بل هو غير ممكن ؛ لأن الحرف الساكن كالموقوف عليه، وما بعده كالمبدوء به، ومحالٌ الابتداء بالساكن، فلذلك كان هذا الاجتماع في الأصل غير جائز.

ثم إنَّ اجتماع الساكنين إما أن يكون في الوقف أو في الوصل، فإن كان اجتماعهما في الوقف جاز الجمع مطلقًا، دون شرطٍ من إدغامٍ أو غيره، وذلك لأن الوقف على الحرف يَسُدُّ مسَدَّ حركته، إذْ يُمكن جَرْسُه وتَوَفَّر الصوت به، فإذا وقفنا على كلمة (عمرو) مثلاً، فإننا نجد للراء من التكرار وتوفّر الصوت عليه ما ليس له إذا وصلته بغيره، ومتى وصلت زال ذلك التكرار ؛ لأنك إذا شرعت في صوت آخر شغلك ذلك عن إتباع الحرف الأول صوتًا، فبان بذلك أن الحرف الموقوف عليه أَتَمّ صوتًا، وأقوى جَرْسًا من المتحرك، فَسَدَّ بذلك مَسَدَّ الحركة، فجاز اجتماعُه مع ساكن قبله ؛ لأن الوقف محل تخفيف وقطعٍ فاغتُفِر ذلك فيه (١).

وإن كان اجتماعهما في الوصل، وهو ما تعرض له أبو الفداء من خلال مثل واردٍ عن العرب هو قولهم: (التقت حلقتا البطان) (٢)، فإننا نقول: التقاءُ الساكنين في الوصل غير جائز إلا بشرطين اثنين هما:

الأول: أن يكون الأول منهما حرف مَدٍّ ولينٍ(٣)، نحو: دابَّة، وشابَّة، وتُمُودّ الثَّوْبُ، ببناء الفعل تَمَادَّ لِمَا لم يُسَمَّ فاعِلُه (٤).

---

(١) انظر مجموعة شروح الشافية ١/ ١٥٠، وشرح المفصل لابن يعيش ٩/ ١٢٠-١٢١.

(٢) البطان : الحزام الذي يُجعل تحت بطن الدَّابَّة، والتقاء حلقتيه دليل على اضطراب العقد وانحلاله، ويضرب في تفاقم الشر، أو للأمر يبلغ الغاية في الصعوبة والشدة، وانظره في الكناش ٢/ ١٨٢، والمفصل صـ ٣٥٢، وجمهرة الأمثال ١/ ١٣٤، والمستقصى ١/ ٣٠٦، واللسان (حَلَقَ –بَطَن).

(٣) حرف العلة إذا سكن يسمى حرف لين فقط، فإن كانت حركة ما قبله من جنسه، سُمّي حرف مدٍّ ولين.

(٤) انظر شرح المفصل لابن يعيش ٩/ ١٢١.

والثاني: أن يكون الحرف الثاني مدغمًا ويكونان في كلمة واحدة نحو الضالين، وهذا ما يسميه الصرفيون التقاء الساكنين على حَدِّه(١).

قال الجاربردي: " وإنما جاز التقاء الساكنين في هذه الصورة لما في حروف المد واللّين من المدّ الذي يتوصَّلُ به إلى النطق بالساكن بعده، مع أن المدغَم مع المدْغَمِ فيه بمنزلة حرفٍ واحدٍ ؛ لأن اللسان يرتفع عنهما دفعةً واحدةً، والمدغم فيه متحرك، فيصير الثاني من الساكنين كلا ساكنٍ، فلا يتحقَّق التقاء الساكنين الخَالِصَي السكون"(٢).

وبالنظر في كلام أبي الفداء نجد أنه ذكر مثلاً واردًا عن العرب، اجتمع فيه الساكنان لكن على غير حَدِّه، أي أنه لم يتحقق فيه الشرطان اللذان شرطهما الصرفيون، يقول أبو الفداء: " وشَذَّ قولهم: التقت حلقتا البطان، بالجمع بين ساكنين من كلمتين، وهما ألف حلقتا، ولام التعريف، والقياس حذفها؛ لأنها – يعني الألف– مثل: غلاما الرجل، وقد جاءت في الشعر محذوفة على القياس، وهو قوله (٣):

قد التقت حلقتا البطان بأقـ .:. ـوامٍ جاشت نفوسهم جزعًـا(٤)

فحذفُ ألف التثنية هنا هو القياس واجتماع الساكنين على غير حده، وهذا ما نصَّ عليه كثير من النحويين(٥).

فالسيوطي مثلاً في سياق حديثه عن اجتماع الساكنين قال: "وشَذَّ إثبات الألف في قولهم: حلقتا البطان، وقولهم في القسم: هاالله وإي الله، بإثبات الألف والياء "(٦).

على أ ننى رأيت تخريجًا رائعًا لابن يعيش، تلمَّس فيه وجهًا مسوِّغًا لإبقاء الألف في قولهم: (حلقتا البطان)، ومخرجًا له من دائرة الشذوذ، أردت أن أختم به هذه المسألة، حيث يقول ابن

---

(١) راجع شرح الشافية للرضي ٢/ ٢١٢، ومجموعة شروح الشافية للجاربردي ١/ ١٥٠ والهمع ٢/ ١٩٩.

(٢) مجموعة شروح الشافية ١/ ١٥١.

(٣) البيت من المنسرح لأوس بن حجر من قصيدة يمدح فيها فضالة بن كلدة ويرثيه، وهو في ديوانه صـ ٥٤، وروايته : ازدحمت مكان التقت.
وموجود في الكامل للمبرد ١/ ١٩، ومناهج الكافية ٢/ ١٠، وحاشية ابن جماعة ١/ ٥٤.

(٤) الكناش ٢/ ١٨٢ – ١٨٣.

(٥) راجع شرح الكافية للرضي ٤/ ٤٩٢، وشرح الشافية له ٢/ ٢٢٤.

(٦) همع الهوامع ٢/ ١٩٩.

يعيش: " وأما: حلقتا البطان، فالقياس حذف الألف لالتقاء الساكنين كما حذفوها في قولك: غلاما الرجل، وكأنَّ الذي سَوَّغ ذلك إرادة تفظيع الحادثة بتحقيق التثنية في اللفظ، وهو مَثَلٌ يُضْرَب في الأمر إذا بلغ النهاية فاعرفه "(١).

والله أعلم

(١) شرح المفصل لابن يعيش ٩/ ١٢٣.

إبـــدال الهـــاء من التـــاء

الإبدال: جعل حرف مكان حرف آخر مطلقًا (١).

وحروف الإبدال عند الصرفيين مجموعة في قولهم: هدأت موطَيا.

ومن بين هذه الحروف (الهاء)، وهي تبدل من تاء التأنيث في حال الوقف: نحو: رَحْمَهْ ونعْمِهْ وتَمْرَهْ، والصلاهْ والزكاه.

فقد تعرض أبو الفداء لهذه المسألة من خلال قول العرب: (كيف البنون والبناه) (٢).

وأقول: تاء التأنيث إما أن تكون في الفعل نحو: ضَرَبَت وعَلِمَت، وإما أن تكون في الاسم نحو: شجرة وثمرة، والفتاة.

فأما الفعلية فلا تقلب هاءً وصلاً ولا وقفًا بإجماع العلماء.

وأما التي في الاسم، فذهب سيبويه والفراء وابن كيسان وأكثر النحاة إلى أنها تقلب في الوقف (هاء) ليكون هناك فرق بين الاسمية والفعلية (٣)، أو بين الاسمية التي للتأنيث نحو: مدرسة، والتي لغير التأنيث نحو: عفريت وعنكبوت، وقد علَّل الرضيّ لقلبها هاء بقوله: " وإنما قلبت هاءً لأن في الهاء هَمْساً ولينًا أكثر مما في التاء، فهو بحال الوقف الذي هو موضع الاستراحة أولى... وإنما تُصرف في الاسمية بالقلب دون الفعلية لأصالة الاسمية لأنها لاحقةٌ بما هي علامة تأنيثه، بخلاف الفعلية فإنها لحقت الفعل دلالة على تأنيث فاعله، والتغيير بما هو ا لأصل أولى، لتمكنه "(٤).

وقد أوضح ابن يعيش أن إبدال الهاء من التاء يكون في حال الوقف، وأن من العرب من يجري الوصل مجرى الوقف، وذلك قوله: " وأما إبدالها – يعني الهاء – من التاء في نحو: حمزة وطلحة، فإذا وقفت على هذه التاء أبدلت منها الهاء... ومنهم من يجري الوصل مجرى الوقف فيقول: ثلاثة، أربعة، ومنهم من يجري الوقف مجرى الوصل "(٥).

---

(١) التصريح ٢/ ٣٦٦.

(٢) انظر الكناش ٢/ ٢٤٧، وابن يعيش ١٠/ ٤٥، وشرح الشافية للرضي ٢/ ٢٩٢.

(٣) انظر شرح الشافية ٢/ ٢٨٨، وابن يعيش ١٠/ ٤٥، وشرح الملوكي صـ٣١٣.

(٤) شرح الشافية ٢/ ٢٨٨.

(٥) شرح ابن يعيش ١٠/ ٤٥.

وهذا الإبدال إنما هو خاصٌّ بالاسم في حال الإفراد نحو: طلحة وفاطمة، وتحديدًا في التاء الدالة على تأنيث ما هي فيه، بخلاف تاء عنكبوت وطاغوت.

وقد حكى قطرب عن طيء أنهم يفعلون ذلك بالتاء من جمع المؤنث السالم، فيقولون: كيف الإخوة والأخواهْ، وكيف البنون والبناهْ[١].

فهذا يُعَدُّ لغةً، ولا يجوز الحكم عليه بالشذوذ كما فعل ابن يعيش[٢] مثلاً، لأن طيئًا هم من هم في الفصاحة والبيان.

ويمكن القول بأن الأول هو الغالب المطرد، وأن الثاني – المحكي عن طيء- قليل أو نادر.

والله أعلم

(١) انظر شرح الشافية ٢/ ٢٩٢، والممتع ١/ ٤٠٢، وابن يعيش ١٠ / ٤٥.

(٢) انظر شرح ابن يعيش ١٠ / ٤٥.

تصحيح حرف العلة مع وجود موجب القلب

تعرض أبو الفداء[١] لهذه المسألة من خلال مثلين واردين عن العرب:

أحدهما فِعْلٌ وهو قولهم: (اسْتَنْوَق الجملُ)[٢].

والثاني اسم وهو قولهم: (الفكاهة مَقْوَدة إلى الأذى)[٣].

وأقول: من مواضع قلب الواو ألفًا أن تتحرك وينفتح ما قبلها، سواء أكانت في فِعْلٍ نحو: قَام وأصله قوَم، أم في اسم نحو: باب، وأصله بوَب، وتشترك الياء مع الواو في هذا الموضع نحو: باعَ، وأصله بيَع، وناب، وأصله نيَب والغرض من هذا القلب أو الإعلال هو التخفيف ؛ لأن الواو والياء من حروف العلة، بل هما أثقلها، ولكثرة استعمالهما في الكلام قُلبتا إلى ما هو أخف منهما من حروف العلة وهو الألف، ولاسيما مع تثاقلهما بالحركة وتهيؤ سبب تخفيفهما بتحركهما وانفتاح ما قبلهما[٤].

وهذه العلة في قلب الواو والياء المتحركتين المفتوح ما قبلهما ألفًا ليست بالعلة القوية ؛ لأنهما قُلبتا ألفًا للتخفيف من ثقلهما، وهما إذا انفتح ما قبلهما خفَّ ثقلهما، إلاَّ أن الفتحة لا تقوى على إبقاء الألف بعدها، فقد تبقى الواو والياء ساكنتين بعد الفتحة بلا قلب نحو: نوْم وصَوْم وبَيْع، وهذا ما عَبَّر عنه الجاربردي بقوله: " لأن مجرد تحركهما وانفتاح ما قلبها ليسا بعلَّة قويَّةٍ للقلب للاستثقال، ولا استثقال هنا ؛ لأنه إذا انفتح ما قبلهما خفَّ ثقلهما وإن تحركتا، وإنما قُلبتا حينئذ ألفًا لأن كل واحدٍ منهما مقدر بحركتين، فإذا انضم إلى ذلك حركته وحركة ما قبله اجتمع أربع حركاتٍ متواليات، وذلك مستثقلٌ، فقلبوهما ألفًا ليجانس حركة ما قبله "[٥].

ولضعف هذه العلة أيضًا لم يُقْلَبا إلاّ إذا كانا في الطرف (لامين) أو قريبين من الطرف

---

(١) انظر الكناش ٢/ ٢٦٧، ٢٧٤.

(٢) انظره في جمهرة الأمثال ١/ ٥٤، والمستقصى ١/ ١٥٨ برقم ٦٢٥، ومعنى استنوق الجمل أي صار ناقة، يُضرب للرجل يكون في حديث أو صفة ثم يخلطه بغيره وينتقل إليه، وأصله أن طرفة بن العبد كان عند بعض الملوك والمسيب بن علس ينشده شعرًا في وصف جمل ثم حوَّله إلى نعت ناقةٍ، فقال طرفة : استنوق الجملُ.

(٣) هذا القولُ ذكر بعضُهم أنه حديث شريف، ولم أقف عليه في كتب الحديث، وإنما هو قول أو مثل مروي عن العرب، وموجود في الكناش ٢/ ٢٧٤، والكتاب ٤/ ٣٥٠، والمقتضب ١/ ١٠٧، والمفصل صـ ٥٠٢.

(٤) انظر شرح الشافية للرضي ٣/٩٧، وشرح ابن الناظم على الألفية ص٨٥٧.

(٥) مجموعة شروح الشافية ٢/ ١٩١.

(عَيْنين) في فعل ثلاثيّ مجرد نحو: قام وصام، وباعَ، أو محمول عليه وهو المزيد نحو: استقام وأصله: اسْتَقْوَم، نُقلت حركة الواو إلى الساكن الصحيح قبلها، وجعلت (الواو) في حكم المتحركة فقلبت ألفًا، ومثلها استكان واسْتَبَان، واستكانةً واستبانةً [١].

وشذ من هذا الموضع قولهم: أَعْوَل الرجلُ[٢]، وأغيلت المرأة [٣]، وأخيلت الناقة [٤]، وأَغْيَمت السماءُ[٥]، واسْتَحْوَذَ[٦]، ومنه المثل الوارد عن العرب – وهو ما استشهد به أبو الفداء – من قولهم: (اسْتَنْوَق الجملُ)، وأجاز بعض العلماء تصحيح باب الإفعال والاستفعال مطلقًا، يقول الرضي: "وأبو زيد جَوَّز تصحيح باب الإفعال والاستفعال مطلقًا قياسًا، إذا لم يكن لهما فعل ثلاثيٌّ، قال سيبويه: سمعنا جميع الشواذ المذكورة معلّة أيضًا على القياس، إلّا استحوذ واستروح الريحُ وأغيلت، قال: ولا منع من إعلالها وإن لم يُسمع ؛ لأن الإعلال الكثير المطَّرد، وإنما لم تعل هذه الأفعال دلالة على أنَّ الإعلال في مثلها غير أصل، بل هو للحمل على ما أُعِلَّ "[٧].

كما نقل الجوهري عن أبي زيد قوله: " هذا الباب كلُّه يجوز أن يُتكلَّم به على الأصل، فيقال: اسْتَصَاب واسْتَصْوَب، واسْتَجَابَ، واسْتَجْوَبَ، وهو قياسٌ مطرد عندهم، قال تعالى: ﴿ثت ثد ثخ﴾[٨] أي: نغلب على أموركم "[٩].

وهو رأي جديرٌ بالقبول ما دام قد رُوِيَ عن عالمٍ ثقة مثل أبي زيد، وهو قد نقله عن العرب.

وأما المثل الثاني الذي استشهد به أبو الفداء وهو قولهم: (الفكاهة مَقْوَدةٌ إلى الأذى)، فإنَّ كلمة (مقودة) لم تعل أيضًا وهي اسم، مع وجود موجب الإعلال فيها، ولتوضيح ذلك أقول: الذي يُعلُّ في هذا الباب (أعني باب الأسماء) هو ما وافق الفعل في الحركات والسكنات

---

(١) انظر مجموعة شروح الشافية ٢/ ١٩١- ١٩٢، والتصريح ٢/٣٨٧- ٣٨٨.

(٢) يقال : أعول الرجل والمرأة وأعيلا إذا كثرت عيالها.

(٣) يقال : أغيلت المرأة إذا سقت ولدها الغيل أو أرضعته وهي تؤتى.

(٤) يقال : أخيلت الناقة إذا وضعت قرب ولدها خيالاً ليفزع منه الذئب.

(٥) يقال : أغيمت السماء إذا صارت ذات غيم.

(٦) استحوذ : غلب واستولى، قال الله تعالى : ﴿□ □ □ □ ى ى﴾ المجادلة، الآية (١٩).

(٧) شرح الشافية ٣/ ٩٧، وانظر أيضاً شرح ابن الناظم على الألفية صـ ٨٥٧.

(٨) النساء من الآية (١٤١).

(٩) الصحاح مادة (حوذ) ٢/ ٥٦٣، ومجموعة شروح الشافية ٢/ ١٩٣.

وخالفة إما بزيادة ليست من زيادات الأفعال، كالميم في أوله، أو بكونه على مثالٍ لا يكون عليه الفعل، كأن تَبْني من (بَاعَ) على وزن تِحْلِئ، فإنك تقول: تِبِيع بالإعلال، أي بنقل الكسرة إلى الياء، لأن تِفْعِل بكسر التاء ليس من أبنية الفعل(١).

أما ما وافق الفعل في الوزن وفارقه بزيادة لا تكون في الفعل فنحو: مقال ومَسِير ومَعُونَة، فأعلت الكلمة هنا لأنها بالإعلال لا تلتبس بالفعل ؛ لأن الفعل لا تكونُ الميمُ في أوله، وأصل مقال: مَقْوَل، فنقلت حركة العين إلى الساكن الصحيح قبلها وقلبت الواو ألفًا لتحركها في الأصل وانفتاح ما قبلها بحسب الحال، فصارت:مقال(٢).

وأما (مَسِير ومَعُونة) فليس فيهما إلا نقل حركة حرف العلة إلى الساكن الصحيح قبله، إذ الأصل فيهما: مَسْيِر ومَعْوُنة.

وقد شذت كلمات كان حقها الإعلال لكنها لم تُعل، ومن ذلك: مَكْوَزة ومَزْيَد ومَرْيَم ومَدْيَن، وجميعها على (مَفْعَل) وقياسها أن تنقل فتحة حرف العلة إلى ما قبله ثم يُقلب ألفًا لتحركها في الأصل وانفتاح ما قبله بحسب الآن، فيقال: مَكَازة ومَزَاد ومَرَام ومَدَان، كما قالوا: مقام ومقال.

ومما شذ من ذلك أيضًا قولهم: مَشْوَرَة، وقياسها: مشارة.

ومنه أيضًا – وهو مما استشهد به أبو الفداء – قولهم: مَقْوَدة والقياس: مَقَادة، وهما على وزن مَفْعَلة، يقول سيبويه: " وقد قال قومٌ (مَفْعَلة) فجاءوا بها على الأصل، كما قالوا (أَجْوَدت) فجاءوا بها على الأصل، وذلك قول بعضهم: إنَّ الفُكَاهَة لَمَقْوَدَةٌ إلى الأذى، وهذا ليس بمطَّرِدٍ(٣)".

ومن ذلك أيضًا قراءة بعضهم: " لَمَثْوَبَةٌ من عند الله "(٤).

وهي أيضًا على وزن (مَفْعَلَة)، وقياسها: لمَثَابةٌ، بقلب الواو ألفًا لتحقق شروط القلب(٥).

---

(١) انظر شرح الشافية ٣/ ١٥٦.

(٢) انظر شرح ابن يعيش ١٠ / ٨٦، والكناش ٢/ ٢٧٤.

(٣) الكتاب ٤/ ٣٥٠.

(٤) من الآية (١٠٣) من سورة البقرة، وهي قراءة الحسن وابن هرمز، ونُسبت أيضًا إلى قتادة وأبي السمال، انظر المحتسب ١/ ٢١٣، والبحر المحيط ١/ ٣٣٥.

(٥) انظر شرح ابن يعيش ١٠/ ٨٦، والكناش ٢/ ٢٧٤، والكشاف ١/ ٨٦.

ومن ذلك أيضًا ما حكاه أبو زيد من قولهم: هذا شيءٌ مَطْيَبةٌ للنفس، وهذا شرابٌ مَبْوَلَةٌ، والقياس: مَطَابة ومَبَالة.

وقد علَّل ابن يعيش لكثرة مجيء الشاذ في هذا الباب حيث قال: " وهذا في الاسم كاسْتَحْوَذ وأَغْيَلت المرأةُ في الفعل، كأنهم أخْرَجُوا بعض المعتلّ على أصله تَنبيهًا عليه ومحافظةً على الأصول المغيرة "(١).

والمبرد لا يجعل جميع ما سبق من الشاذ ؛ لأنه لا يُعِلُّ من الأسماء إلاَّ ما كان مصدرًا جاريًا على الفعل، أو اسم زمانٍ أو اسم مكان، وما لم يكن كذلك نحو: مَثْوَبة ومَقْوَدة ومطيبة ومَرْيَم ومَدْيَن، فإنه يخرجه على الأصل ولا يعدّه شاذًا، لبعده عن الفعل (٢).

قال ابن يعيش: " والوجهُ هو الأوّلُ ؛ لأنَّهم قد أعَلُّوا (باب ودار) ولا علاقة بينه وبين الفعل، وقالوا: مِقْوَل ومِخْيَط ومِحْوَل، فلم يُعِلُّوه لأنه منقوصٌ من مِقْوَال ومِخْيَاط ومِحْوَال، فكما لا تُعِلّه في الأصل لوقوع الألف بعد حرف العلة التي هي العين، كذلك لم يُعِلّوا مِقْوَلًا ومِخْيَطًا لأنهما في معناه"(٣).

وهذا هو الراجح عندي وبه أقول.

والله أعلم.

(١) شرح ابن يعيش ١٠ / ٨٦.
(٢) شرح الشافية ٣/ ١٤٥، وابن يعيش ١٠ / ٨٦.
(٣) شرح ابن يعيش ١٠/ ٨٦، الكناش ٢/ ٢٧٥.

تسكين حرف العلة المتحرك

تعرّض أبو الفداء لهذه المسألة[١] من خلال مثلٍ واردٍ عن العرب، هو قولهم: (أعط القوسَ باريها) [٢].

وأقول: حروف العلة ثلاثة هي: (الواو والألف والياء)، وسميت بهذه الاسم لأنها تتغير ولا تبقى على حال، فهي كالعليل المنحرف المزاج المتغيِّر حالاً بعد حال [٣].

والسرّ في تغيرها كثرة دورانها في الكلام ؛ لأن الكلمة إن خلت من أحدها فلن تخلو من أبعاضها (يعني الحركات، وكل كثير مستثقل وإن كان خفيفًا).

وهذه الحروف إن كانت حركة ما قبلها من جنسها تُسمى حروف مدٍّ ولين، نحو: فِيل، غُول، نار، وإن لم تكن حركة ما قبلها من جنسها فهي حروف لين فقط، نحو: بَيْت، ثَوْب، ولا يكون ذلك في الألف لأن الحركة قبلها لا تكون إلا من جنسها.

فإن كانت الياء حرف مدٍّ ولين – أي أن حركة ما قبلها من جنسها – فإنها لا تتحمل من حركات الإعراب إلا الفتحة لخفتها، نحو: رأيتُ القاضِيَ، لن يقضِيَ، وأما الضمة والكسرة فلثقلها لا تظهران، فيقال: يقضي القاضِي، جاء القاضي، سلمتُ على القاضِي.

وتشارك الواو الياءَ في هذا الحكم، فيقال: هو يغزو ويدعو بإسكان الواو فيهما لاستثقال الضمة.

يقول ابن الحاجب في سياق حديثه عن الياء والواو: " وتُسَكّنان في باب يغزو ويرمي مرفوعَيْن، والغازي والرامِي مرفوعًا ومجرورًا "[٤] ومراده بباب (يغزو) الفعل المعتلّ اللام الواوي المضموم ما قبلها، وبباب (يرمي) الفعل المعتل اللام اليائي المكسور ما قبلها، فقد

---

(١) الكناش ٢/ ٢٨٩.

(٢) انظر هذا المثل في جمهرة الأمثال ١/ ٧٦، ومجمع الأمثال ٢/ ١٩، ومعناه : استعن على عملك بمن يُحسنه، وهو مأخوذ من قول القائل :

يا باري القوس بريًا لست تحكمه ∴ لا تفسد القوس أعط القوس باريها

(٣) انظر شرح الشافية للرضي ٣/ ١٨٢.

(٤) الشافية بشرح الرضي ٣/ ١٨٣.

حذفت الضمة فيهما للاستثقال(١).

وقد شذَّ تسكينهما في حال النصب، فتكون صورة المرفوع والمجرور والمنصوب واحدة.

يقول ابن يعيش: " ومن العرب من يُشَبِّه الياء والواو بالألف لقربهما منها، فيسكنهما في حال النصب، ويستوي لفظ المرفوع والمنصوب، فمن ذلك قوله:

وما لِيَ أمٌّ غيرها إن تركتها ∴ أَبَى اللهُ أن أسْمُو بأمٍّ ولا أب (٢)

الشاهد فيه إسكان الواو في (أسْمُو)، وهو منصوب بـ (أنْ)، فمنهم من يجعل ذلك لغة، ومنهم من يجعله ضرورة، ومن ذلك المثل – وهو ما استشهد به أبو الفداء: أعْطِ القَوْس باريها، وهذا الإسكان في الياء لقربها من الألف، والواو محمولةٌ عليها، وقوم من العرب يُجْرُون هذه الياء مجرى الصحيح ويحركونها بحركات الإعراب، فتقول: هذا قاضيٌ، ورأيتُ قاضيًا، ومررت بقاضٍ(٣)".

فهذا التسكين في الياء والواو حال النصب شاذ، وإن حمله بعضهم على أنه لغة قوم من العرب، وذلك لأن الفتحة خفيفة وتتحملها الواو والياء، وهذا مطرد في لغة العرب، ومخالفة الكثير المطرد يُعَدُّ نوعًا من الشذوذ كما هو الحال في من يُجْرون الياء وهي حرف علة مُجرى الحرف الصحيح في تحمل جميع الحركات الإعرابية، ومن هنا كان هذا المثل: أعط القوس باريها شاذًا، والقياس: أعط القوس باريَها، ولكن الأمثال تروي كما هي بلا تغيير،

والله أعلم

قلب الياء والواو همـزة

الصلة قوية بين الهمزة وحروف العلة، ولهذه الصلة فإن هذه الحروف تبدل همزةً في مواضع،

---

(١) راجع مجموعة شروح الشافية ٢/ ٢١٩.

(٢) البيت من الطويل، لعامر بن الطفيل بن كلاب بن ربيعة، وما ذكره من أن أول البيت: وما لي أم غيرها إن تركتها.

خلاف المشهور، والصواب أن مطلع البيت هو :

فما سَوَّدتني عامر عن وراثة ∴ .....

والبيت موجود في : المفصل صـ ٥٨٧، والمقاصد النحوية ١/ ٢٤٢، وشرح الشافية للرضي ٣/ ١٨٣، والمحتسب ١/ ١٢٧، والأشموني ١/ ٤٥.

والشاهد فيه تسكين الواو في (أسمو) شذوذًا، وقيل إن ذلك لغة.

(٣) شرح ابن يعيش ١٠/ ١٠١ – ١٠٣ (بتصرف).

ولتخفيف الهمزة والتخلص من ثقلها ونبرتها الشديدة، تبدل هي الأخرى إلى حرف مناسب لما قبلها، ألفًا نحو: رَاس، أو ياء نحو: بِير، أو واوًا نحو: مُومن.

ومن هنا فإن الياء والواو تقلبان همزة في عدة مواضع، ومن هذه المواضع: أن تتطرف إحداهما بعد ألف زائدة، فمثال تطرف الياء (بِنَاء وظِبَاء) فالأُولى من بَنَى يَبْنِى، والثانية جمع ظَبْي، فلامها ياء، إذ الأصل فيها: بِنَايٌ وظِبايٌ، ومثال تطرف الواو (سماء وكساء) فإن الأصل فيها سماو، وكساو.

وقد تعرض أبو الفداء لهذه المسألة من خلال قول وارد عن العرب هو: (عَقَلْتُه بِثِنَايَيْن)(١).

وأقول: تُبْدَل كُلٌّ من الياء والواو همزة إذا تطرفت إحداهما إثر ألفٍ زائدة، فإن لم تكونا كذلك بأن وقعتا في أول الكلمة أو في حشوها صَحَّتا ولم تقلبا، نحو: قَاوِل وبَايِع، فتبقى الواو والياء فيهما دون قلب لعدم التطرف، ومثله: المقَاوَمَة والمُعَايَنة.

وإن تطرفتا ولم يكونا إثْرَ ألفٍ صحَّتَا كذلك، نحو: غَزْوٌ وظَبْيٌ، فتبقى الواو والياء دون قلب لعدم تقدم ألفٍ زائدة.

ويوضح ابن عصفور هذا الأمر حيث يقول: " وتبدل الهمزة باطّرادٍ من الياء والواو إذا وقعتا طرفاً بعد ألفٍ زائدة نحو: كساء ورداء، وذلك أن الأصل: كِسَاوٌ ورِدَايٌ، فتحركت الواو والياء وقبلهما فتحة وليس بَيْنَهُما وبَيْنَهَا حاجزٌ إلَّا الألف، وهي حاجز غير حصين لسكونها وزيادتها، والياء والواو في محلِّ التغيير، أعني طرفًا، فقلبتا ألفًا، فاجتمع ساكنان: الألف المبدلة من الياء أو الواو، مع الألف الزائدة فقلبت همزة، ولم تردّ إلى أصلها من الواو والياء لئلا يُرْجَعَ إلى ما فُرَّ منه "(٢).

وما ذكره ابن عصفور هنا من إبدال الواو والياء ألفًا ثم همزة أحد قولين في المسألة.

وقيل: إن الواو والياء قلبتا همزة من أول الأمر لتطرفهما إثر ألف زائدة(٣)، وهو ما أرجحه.

فإن كان بعد الياء أو الواو تاء التأنيث أو الألف والنون الزائدتان للتثنية، فإن لم تُبْنَ الكلمة عليهما، بل جعلت التاء والألف والنون كأنها ليست من الكلمة، وجب القلب همزة، نحو:

---

(١) انظر الكناش ٢/ ٢٩٤، والكتاب ٤/ ٣٨٧، واللسان مادة (ثنى). وشرح الشافية للرضي ٣/ ٦٠.

(٢) الممتع لابن عصفور ١/ ٣٢٦.

(٣) انظر شرح الملوكي صـ ٢٧٦، والتصريح ٢/ ٣٦٨.

عَظَاءة وصلاءة، وكساءان ورداءان.

وإن بُنيت الكلمة عليهما بقيت الياء والواو على حالهما ولم يُغَيَّرا، نحو: رِمَاية وشقَاوة، ومنه – وهو مما استشهد به أبو الفداء – قولهم: عقلته بثنايين، يقول سيبويه في هذا السياق: " سألت الخليل عن عظاءة[١] وصلاءة[٢] وعباءة فقال: إنما جاءوا بالواحد على قولهم: صلاءٌ وعظاءٌ، وعباءٌ، كما قالوا مَسْنِيَّة ومرْضيّة، حيث جاءتا على مرضيّ ومسنيّ، وإنما ألحقت الهاء آخرًا حرفًا يُعَرَّى منها ويلزمه الإعراب، فلم تَقْوَما الهاءُ فيه على أن لا تفارقه، وأما مَنْ قال: صَلايَةٌ وعبايَةٌ فإنه لم يجيء بالواحد على الصلاء والعباء،... وسألته عن الثِّنَايَيْن فقال: هو بمنزلة النهاية ؛ لأن الزيادة في آخره لا تفارقه فأشبهت الهاء "[٣].

فالهاء – يعني تاء التأنيث في العباءة والصلاءة – لحقت بعد أن وجب الهمز فيهما، فليست الكلمة مبنية على التأنيث، بخلاف ثِنَايَيْن ومِذْرَوَيْن، فهما مبنيَّان على الزيادة من أول الأمر، وليس المراد تثنية (ثناء ومِذري) ولهذا صَحّت الياء والواو فيهما.

وهذا أيضًا ما نصَّ عليه ووضحَّه أبو الفداء حيث قال: " ويشبه عدم اعتبارهم تاء التأنيث في: صلاءة وعظاءة وعباءة حيث أُعِلّ، ما وُضِع للمثنى من غير نظرٍ إلى المفرد نحو قولهم: عقلته بِثِنَايَيْن، فلم تهمزه العرب لأنهم بنوه على التثنية من أول الأمر، ولو كان تثنية (ثَنَأ) لوجب أن يَقُولوا: ثِنَاءَيْن بالهمزة، كما قالوا: كساءين، ومثل ذلك قولهم: مِذْروان، فإنه وُضِع للمثَنّى، إذ لو ثُنّى على واحده لقيل: مِذْرَيَان، كما قالوا: مَغْزَيان، ومثله قولهم: خُصْيَان، فإنه لو ثُنِّى على واحده لقيل: خُصْيتان، بإثبات التاء لأن مفرده خُصْيَة، فكأنه وُضِع أصليًّا للمثنى "[٤].

والخلاصة: أن الياء والواو تقلبان همزة إذا وقعتا طرفًا وقبلهما ألف زائدة نحو: بناء وكساء، فإن كان بعدهما تاء التأنيث أو زيادة التثنية، فإن بنيت الكلمة عليهما أصلاً بقيت الياء والواو على أصلهما ولم يُغَيَّرا، نحو رماية وشقاوة، وثِنَايين.

وإن لم تبن عليهما الكلمة وجب القلب نحو: عظاءة وصلاءة وكساءان ورداءان.

---

(١) العظاءة : دُوَيْبَة.

(٢) الصلاءة : مدقُّ الطِّيب.

(٣) الكتاب ٤/ ٣٨٧، وانظر شرح ابن يعيش ١٠ / ١٠٩.

(٤) الكناش ٢/ ٢٩٤، وانظر أيضاً شرح الملوكي صـ ٢٧٧، وشرح الكافية للرضي ٣/٣٥٥.

والله أعلم

قلب الــواو يـاء

تعرض أبو الفداء لهذه المسألة من خلال قول بعض العرب: (إنك لتنظر في نُحُوٍّ كثيرة)(١).

وأقول: تقلب الواو ياء في عدة مواضع، منها: أن تقع الواو لامًا في اسم على وزن (فُعُول) وحينئذٍ يلتقي واوان في الطرف، الأُولى مدة فُعول، والثانية لام الكلمة، وهذا إما أن يكون في اسمٍ مفردٍ، وإما أن يكون في جمع.

فإن كان في اسم مفرد نحو: (عُتُوّ وجُثُوّ) مصدري: عتا وجثا، جاز فيه قلب الواو ياء نحو: عُتِيّ وجُثِيّ، وجاز التصحيح وهو الأرجح، ومنه قوله تعالى: ﴿ٹ ٹ ٹ﴾(٢)، وبالوجهين رُوي قول الشاعر:

وقد علمت عِرسِي مُليكة أنني ∴ أنا الليث مَعْدِيًّا عليه وعاديا(٣)

رُوي (معديًّا ومعدوًّا)، يقول سيبويه: " وقالوا عُتِيّ ومَغْزِيّ، شبهوها حيث كان قبلها حرف مضموم ولم يكن بينهما إلاَّ حرف ساكن بـ(أدلٍ)، فالوجه في هذا النحو الواو، والأخرى عربية كثيرة "(٤).

وإن كان ذلك في جمع قلبت الواو الأخيرة ياءً وجوبًا والضمة كسرة نحو: عُتِيّ وجُثِيّ وعُصِيّ، جمع: عاتٍ وجاثٍ وعصا، وإنما وجب القلب هنا لسببين، الأول: كون الكلمة جمعًا، والجمع مستثقل، والثاني: كون الواو الأولى في عُتُوٍّ وجُثُوٍّ وعُصُوٍّ مدة زائدة فلم يعتدوا بها حاجزًا، فصارت الواو التي هي لام الكلمة كأنها قد وَليت الضمة، فلذلك قلبت الواو ياء والضمة كسرة ليكون العملُ من جنسٍ واحدٍ، وتشبيهًا لها بأدْلٍ وإن لم يكن مثله(٥).

---

(١) ينظر هذا القول في : الكناش ٢/ ٢٩٥، والكتاب ٤/ ٣٨٤، والمنصف صـ٣٨٣، وابن يعيش ١٠/ ١١٠، وشرح الشافية للرضي ٣/ ١٧١.

(٢) من الآية ٢١ من سورة الفرقان.

(٣) البيت من الطويل، لعبد يغوث بن وقاص الحارثي، وموجود في : الكتاب ٤/ ٣٨٥، وسر الصناعة ٢/ ٦٩١، والمنصف صـ ٣٨٢، والخزانة ٢/ ١٠١، ولسان العرب مادة (عدا). والشاهد قوله (معديًّا) حيث ورد بالوجهين التصحيح (معدوًّا)، والقلب (معديّا) والوجهان جائزان.

(٤) الكتاب ٤/ ٣٨٤.

(٥) انظر شرح ابن يعيش ١٠/ ١١٠، والكناش ٢/ ٢٩٤، وشرح الشافية للرضي ٣/ ١٧١.

يقول المازني في سياق حديثه عن قلب الواو المتطرفة المدغمة ياء: " فإذا جاءت الواو ثقيلة – يعني مدغمة – وكان الذي هي فيه جمعًا قلبت الواو، ولم يجز ثَبَاتُها، وذلك نحو: عَصَا وعُصِيّ، وعاتٍ وعُتِيّ، وإن شئت كسرت أول الكلمة، وإن شئت ضممته، ولا يجوز بالواو إلاَّ أن يشذّ الحرف فيُحكى ولا يُجعل أصلاً "(١).

ومن هنا يكون قولهم: (إنكم لتنظرون في نحُوٍّ كثيرة) شاذًّا لأنه جمع (نَحْو) وهي الجهة أو الناحية، فالقياس فيه القلب كما هو الحال في عُصِيّ وعُتِيّ، جَمْعَيْن.

يقول سيبويه: " والوجه في الجمع الياء، وذلك قولك: ثُدِيّ وعُصِيّ ؛ لأن هذا جمعٌ كما أن أدليًا جمعٌ، وقد قال بعضهم: إنكم لتنظرون في نُحُوٍّ كثيرة، فشبهوها بعتوٍّ، وهذا قليل، وإنما أرادوا جمع النحو، فإنما لزمها الياء حيث كانت الياء تدخل فيما هو أبعد شبهًا، يعني: صُيَّم "(٢).

أما ابن يعيش ففي السياق نفسه قال: " فأما الجمع من نحو: (عُصِيّ) فلا يجوز فيه إلا القلب، إلاَّ ما شذَّ من قولهم: إنكم لتنظرون في نُحُوٍّ كثيرةٍ، أي في جهات، وقالوا أيضاً: نُجُوّ وبُهُوٌّ وأُبُوّ وأُخُوٌّ، وذلك كله شاذٌّ، كأنه خرج منبهًا على الأصل كالقَوَد والحَوَكة "(٣).

وخلاصة القول أن الواو إذا وقعت متطرفة في اسم على وزن فُعُول، فإن كان مفردًا جاز فيه القلب والتصحيح، والتصحيح أولى، نحو: (وعَتَوْا عُتُوًّا كبيرًا)، وإن كان الاسم جمعًا وجب قلب الواو المتطرفة ياء وقلب الضمة كسرة، نحو عُصِيٍّ، وذلك لثقل الجمع، ومن ثَمّ فإن ما استشهد به أبو الفداء من قول بعض العرب: (إنّكم لتنظرون في نُحُوٍّ كثيرة) يُعَدّ من الشاذ الذي لا يقاس عليه، أو هو من القليل النادر، يقول الرضي: " وقد شَذَّ: نُحُوٌّ جمع نحو، يقال: إنه لينظر في نُحُوٍّ كثيرة، أي جهات".

والله أعلم

(١) المنصف صـ ٣٨٢ – ٣٨٣.
(٢) الكتاب ٤/ ٣٨٤.
(٣) شرح ابن يعيش على المفصل ١٠/ ١١٠ (بتصرف) وقارن بها في شرح الشافية للرضي ٣/ ١٧١.

خاتمـــة البحـث

وبعد هذا التطواف مع أبي الفداء في كُنّاشه، واستشهاده بأمثال العرب وأقوالها، يجْمُل بنا إيجاز أهم النتائج والملاحظات التي تكشفت من خلال هذه الرحلة فيما يلي:

- ظهرت شخصية أبي الفداء في كُنّاشه من خلال عرضه لآراء النحويين، فكان يُسهب أحيانًا، ويوجز أحيانا، ويحاور العلماء في أحايين أخر، فَضَعَّفَ وقَوّى، وأيَّد ورفض، واختار ما يعتقد أنه الأَوْلى بالأخذ، والأجدر بالتمسك به، وكل ذلك وفق أصول هذه الصناعة.
- أثبت البحث أن دلالة المثل الاصطلاحية قريبة من دلالته المعجمية، وذلك أن كلا الدلالتين تشيران إلى أن المثل في حقيقته: تشبيه شيء بآخر، يجمع بينهما وجه شبه معين.
- من خلال ما تمّ عرضه من المسائل النحوية والصرفية تبيّن أن أبا الفداء بصري المذهب، حيث اختار مذهب البصريين في كثير من المسائل المذكورة في مظانها، ولم يمنعه ذلك من اختيار مذهب الكوفيين في بعض المسائل التي تناولها البحث.
- الأمثال العربية مليئة بالمسائل النحوية والصرفية التي تتعلق بأنواع الكلم الثلاث، تناولها النحاة، واستشهدوا بها في مؤلفاتهم، كما فعل أبو الفداء في الكُنّاش.
- تُعَدُّ الأمثال العربية أصلا من أصول التقعيد في النحو العربي، ذلك أنها فضلا عن كونها صادرة عَمّن يُحتجّ بكلامه فإنها تُؤدَّى كما هي دون تغيير، مِمّا ضمن الحفاظ عليها وتداولها على الألسنة، فهي كالشعر تماما، بل هي أوثق منه لعدم جواز تغييرها.
- أشار البحث إلى أن عددًا من الأمثال التي وقفنا عندها كانت خارجة عن قواعد النحويين، ولذلك وجدناهم يحاولون إيجاد التخريجات والتأويلات التي تجعلها خاضعة لقواعدهم، أو الحكم عليها بالقلّة أو الندرة أو الشذوذ.
- يُعَدُّ كتاب الكُنّاش من المراجع النحوية التي ضمّت بين دفَّتَيْها شواهد ونصوصا كثيرة، وبخاصة الأمثال والأقوال، وطاف أبو الفداء في ألفاظها ومعانيها، وأعمل فكره في توجيهها التوجيه النحوي اللائق بها.
- وأخيرًا ينبغي أن تكون الأمثال العربية منهلاً عذبًا يُقْصَدُ حين دراسة تراث الأمة، فَلِكُلِّ

مَثَلٍ من الأمثال العربية قيمتُه على المستوى الدلالي والنحويّ والصرفيّ، ومِنْ ثَمَّ يجب الاهتمام بدراستها لحفظ جزء من التراث العربي، وإزكاء الدراسات التي تدور حولها.

- وبعد... فتلك أهم النتائج التي تكشفت من خلال البحث في الأمثال والأقوال في ضوء ما ذكره أبو الفداء في كُنّاشه، فإن كنت قد أصبت فلله الحمد والمِنّة، وإن كانت الأخرى فحسبي المحاولة والاجتهاد، ومن الله وحده الأجر والسداد.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

د/ محمد مصطفى المرسي الطيب
مدرس اللغويات في كلية اللغة العربية بالمنصورة

فهرس الآيات القرآنيـــة

الآيـــــة	رقمها	السورة	الصفحة
ذ ث ت ٹ ڈ	٨٥	البقرة	٦٩٠
ہ ہ ھ ھ	١٠٣	البقرة	٧٣٠
ډ ډ ډ ډ ڈ ڈ ژ ژ	١٣٧	البقرة	٦٦٦
ک ک ک گ گ	١٨٤	البقرة	٦٨٤
ډ ې ې ډ ډ ث ث ذ ذ	٢٥٣	البقرة	٧١٣
ڤ ڤ ڃ ڃ ڃ	٢٧١	البقرة	٧١٤
ې ث ث ذ ذ ث	١٤٢	آل عمران	٦٨٤
ث ٹ ٹ	١٤١	النساء	٧٢٨
ٱ ٻ ب ٻ ٻ پ پ	٣٢	المائدة	٧١٣
ڃ ڃ ڃ ڃ ڃ	٥٢	المائدة	٧١٢
□ □ □ □ □	٣٤	الأنعام	٧١٤
ڤ ڤ ڤ ڃ ڃ	٥٣	الأعراف	٦٨٤
□ □ □ □ □	٢٩	يوسف	٦٩٠
ڭ ڭ ۇ ۇ ۆ ۆ ۈ	٧٢	الإسراء	٧٠١
ٱ ٻ ب ٻ ٻ	١	الإسراء	٧١٣
ڑ ڑ ک ک ک ک	٢٢	الإسراء	٧٠٦
ہ ھ ھ ھ ھ	٣١	الكهف	٧١٤
□ □ □	٦٣	طه	٧٢٠
□ □ □ □	٣٠	الحج	٧١٣
□ □ □ □ ى	٣	فاطر	٧١٣
ھ ھ ھ ے	٣٦	فاطر	٦٨٤
ٱ ٻ ب ٻ	١٠٣	الصافات	٦٨٨
ڭ ڭ ۇ ۇ	٥٣	الزمر	٧١٥

٦٨٨	الزمر	٧١	ۇ ۈ ۇ و
٦٦٦	الزخرف	٥٦	ے ۓ ۓ ڭ
٦٦٦	الشورى	١١	ذ ث ث ۃ
٧١٥	الأحقاف	٣١	ڃ ڃ ڃ ڄ
٦٦٦	محمد	٥	ڈ ڈ ڈ ژ ژ ڑ
٦٦٦	الفتح	٢٩	ڤ ڤ ڤ ڤ
٦٨٤	المنافقون	١٠	ۇ ۈ ۋ و
٧١٣	الملك	٣	ڤ ڤ ڤ ڃ ڃ ڃ
٦٨٨	الانشقاق	١، ٢	ٻ ٻ ٹ ٹ

❁ ❁ ❁

فهرس الأحاديث النبويـــة

الحديـــــث	الصفحـــة
" التمس ولو خاتماً من حديث "	٦٩٣
" إن من أشد الناس عذاباً يوم القيامة المصورون "	٧١٤

فهرس الأمثـــال

م	المثـــل	الصفحة
١	أحمق من رجلة	٧٠٠
٢	أصبح ليل	٦٧٩
٣	أطرق كرا	٦٧٩
٤	أعط القوس باريها	٧٣١
٥	استنوق الجمل	٧٢٧
٦	تسمع بالمعيديّ خير من أن تراه	٦٨٥
٧	ذهبوا أيدي سبأ	٦٩٧
٨	سقطوا بين بين	٦٩٧
٩	شَرٌّ أهرَّ ذا ناب	٦٨٢
١٠	عسى الغوير أبؤسًا	٧١٠
١١	التقت حلقتا البطان	٧٢٢
١٢	وقعوا في حيص بيص	٦٩٧

❁ ❁ ❁

فهرس الأقـــوال

م	القـــــول	الصفحة
١	إنَّك لتنظر في نُحوٍّ كثيرة	٧٣٦
٢	إنَّ وصاحبها	٧١٩
٣	قعدت كأنها حربة	٧٠٥
٤	خير عافاك الله	٧١٦
٥	عقلته بثنايين	٧٣٣
٦	الفكاهة مَقْوَدةٌ إلى الأذى	٧٢٧
٧	قد كان من مطر	٧١٤
٨	كيف البنون والبناه	٧٢٥
٩	ليس الطيب إلا المسكُ	٧٠٨
١٠	ما جاءت حاجتُك	٧٠٥
١١	الناسُ مجزيون بأعمالهم، إن خيرًا فخيرٌ	٦٦٣
١٢	الناقص والأشج أعدلا بني مروان	٧٠٣
١٣	وأهلاً وسهلاً	٦٦٨

❁ ❁ ❁

فهرس الأشعـــــار والأرجاز

م	البيـــــــت	الصفحة
٢	فلم أرَ مثلها خُبَاسة واجدٍ ∴ ونهنهتُ نفسي بعد ما كِدْتُ أفعلَه	٦٨٥
٣	ألا أيُّهذا الزاجريُّ أحضرَ الوغى ∴ وأنْ أشهدَ اللذّاتِ هل أنت مخلدي	٦٨٥
١٣	حتى إذا قَملِت بطونكم ∴ ورأيتم أبناءكم شَبُّوا	٦٨٨
١٥	فما بالُ مَنْ سعى لأجْبُرَ كسره حِفَاظًا وينوي من سفاهته كسرى	٦٨٩
١٤	فلمّا أجزنا ساحةَ الحيِّ وانتحى بنا بَطْنُ حِقْفٍ ذي قِفَافٍ عَقَنْقَل	٦٨٩
١	ذا ارعواءً فليس بعد اشتعال الرأ ∴ س شيبًا إلى الصبا من سبيل	٦٩٠
٩	لا يُقنع الجارية الخضابُ ∴ ولا الوشاحان ولا الجلبابُ من دون أن تلتقي الأركاب ∴ ويقعـد الأيرُلـه لُعابُ	٧٠٦
٧	أكثرت في العذلِ مُلِحًّا دائمًا ∴ لا تكثرنَّ إني عسيتُ صائمًا	٧١١
٨	صددتِ فأطْوَلتِ الصُدُودَ وقَلَّما ∴ وِصَالٌ على طول الصُّدودِ يَدُومُ	٧١٢
١٢	وينمي لها حُبُّها عندنا ∴ فما قال من كاشج لم يضرْ	٧١٤
١٠	وبلدةٍ ليس بها أنيسُ ∴ إلا اليعافير وإلا العِيسُ	٧١٦
١١	إذا قيل أيُّ الناس شرُّ قبيلةٍ ∴ أشارت كُلَيب بالأكفّ الأصابعُ	٧١٦
٤	بكر العواذل في الصبو ∴ حِ يَلُمْنَنِي وألُـومُهُنَّهْ ويَقُلْنَ شَيْبٌ قَـد علا ∴ كَ وقد كَبِرْتَ فَقُلْتُ إنَّهْ	٧١٩
٦	يقولون أعمى قلتُ إنَّ ورُبَّما ∴ أكون وإنّي من فَتى لبصيرُ	٧٢٠
١٩	قد التقت حلقتا البطان بأقـوام جاشت نفوسهم جزعًا	٧٢٣
١٦	وما لِيَ أمُّ غيرها إن تركتها ∴ أَبَى اللهُ أن أسْمُو بأمٍّ ولا أب	٧٣٢
١٧	وقد علمت عِرسِي مُليكة أنني ∴ أنا الليث مَعْدِيًّا عليه وعاديا	٧٣٦

أهـم المصادر والمراجـــــع

- الأشباه والنظائر/ السيوطي/دار الكتب العلمية – بيروت/ ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٤م
- الأصول في النحو / ابن السراج / تح/ عبد الحسين الفتلي / مؤسسة الرسالة / الطبعة الثالثة ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.
- الأعلام / الزركلي / دار العلم للملايين / بيروت / بدون.
- الإنصاف في حل مسائل الخلاف/ الأنباري / تح / محمد محي الدين عبد الحميد / دار القلم / بيروت / بدون.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك / ابن هشام/ تح محمد محي الدين عبد الحميد / المكتبة العصرية / صيدا/ بيروت / بدون.
- البحر المحيط / أبو حيان الأندلسي / دار الفكر / بيروت / الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٧م.
- بدائع الفوائد / ابن القيم / دار الفكر العربي / بيروت / بدون.
- البداية والنهاية / ابن كثير / مطبعة السعادة / القاهرة / بدون.
- تتمة المختصر في أخبار البشر / ابن الوردي / المطبعة الوهبية سنة ١٧٨٥هـ.
- التصريح بمضمون التوضيح / خالد الأزهري / تح عبد الفتاح بحيري إبراهيم / الزهراء للإعلام العربي / الطبعة الأولى ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م.
- تهذيب اللغة / الأزهري / تح عبد السلام هارون وآخرون / الدار المصرية للتأليف والترجمة / الطبعة الأولى ١٣٨٤هـ/ ١٩٦٤م.
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك / تح / عبد الرحمن سليمان / مكتبة الكليات الأزهرية / مصر / بدون.
- الجامع الصغير في النحو / ابن هشام الأنصاري / تح/ أحمد محمود الهرميل / مكتبة الخانجي / القاهرة / ١٩٨٠م.
- جمهرة الأمثال / أبو هلال العسكري/ تح / محمد أبو الفضل إبراهيم وعبد الحميد قطامش/المؤسسة العربية الحديثة /الطبعة الأولى ١٣٤٨هـ/ ١٩٦٤م.
- الجنى الداني في شرح حروف المعاني / المرادي / تح فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل/ دار الكتب العلمية/ بيروت/ الطبعة الأولى ١٤١٣هـ/١٩٩٢م.
- حاشية يس على التصريح / المطبعة الأزهرية / مصر/ الطبعة الثانية ١٣٢٥هـ.
- الحجة للقراء السبع / أبو علي الفارسي / تح/ كامل مصطفى الهنداوي/ دار الكتب العلمية / بيروت/ الطبعة الأولى ١٤٢١هـ/ ٢٠٠١م.
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب / عبد القادر البغدادي / تح / عبد السلام هارون /

الهيئة المصرية العامة للكتاب / الطبعة الثانية **١٩٧٩**م.

- الخصائص / ابن جني / تح محمد علي النجار / الهيئة المصرية العامة للكتاب / الطبعة الثالثة **١٤٠٦**هـ/ **١٩٨٦**م.
- دائرة المعارف الإسلامية – نقلها إلى العربية محمد ثابت الفندي وأحمد الشناوي. بدون.
- رصف المباني في شرح حروف المعاني / المالقي / تح/ أحمد محمد الخراط / مطبوعات مجمع اللغة العربية / دمشق / بدون.
- سر صناعة الإعراب / ابن جني / تح / حسن هنداوي / دار القلم / دمشق / الطبعة الأولى **١٤٠٥**هـ/ **١٩٨٥**م.
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك / الأشموني/ دار إحياء الكتب العربية / عيسى البابي الحلبي وشركاه / بدون.
- شرح الألفية / ابن الناظم / تح عبد الحميد السيد عبد الحميد / دار الجيل / بيروت / بدون.
- شرح ابن عقيل على الألفية / ابن عقيل / تح/ محمد محي الدين عبد الحميد / دار التراث / القاهرة / الطبعة الثانية **١٤٠٠**هـ/ **١٩٨٠**م.
- شرح التسهيل / ابن مالك / تح عبد الرحمن السيد، ومحمد بدوي المختون/ دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع / الطبعة الأولى **١٤٠٤**هـ/ **١٩٩٠**م.
- شرح جمل الزجاجي / ابن عصفور / تح صاحب أبو جناح/ مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر/ جامعة الموصل / بغداد / الطبعة الأولى **١٤٠٢**هـ/ **١٩٨٢**م.
- شرح الشافية / الرضي/ تح/ محمد فاضل الزفزاف وآخرين / دار الكتب العلمية / بيروت / الطبعة الأولى **١٤٠٢**هـ/ **١٩٨٢**م.
- شرح شذور الذهب / ابن هشام / تح/ محمد محي الدين عبد الحميد/ بدون.
- شرح شواهد المغني / السيوطي / مراجعة الشيخ محمد محمود الشنقيطي / المطبعة البهية بمصر / بدون.
- شرح الكافية / ابن جماعة / تح/ محمد عبد النبي عبد المجيد/ دار البيان / القاهرة / الطبعة **١٤٠٨**هـ/ **١٩٨٧**م.
- شرح الكافية / الرضي / تح/ يوسف عمر / مطبوعات جامعة قاريونس/ ليبيا / **١٩٨٨**م.
- شرح المفصل/ ابن يعيش / تح/ محمد محي الدين عبد الحميد/ عالم الكتب/ بيروت / لبنان.
- شرح الملوكي في التصريف / ابن يعيش / تح/ فخر الدين قباوة / المكتبة العربية / حلب/ الطبعة الأولى **١٤٩٣**هـ/ **١٩٧٣**م.
- صحيح مسلم / دار إحياء الكتب العربية / عيسى البابي الحلبي وشركاه/ الطبعة الأولى

١٣٧٤هـ/ ١٩٥٥م.

- طبقات الشافعية / السبكي / تح/ عبد الفتاح الحلو ومحمود الطناحي/ مطبعة عيسى البابي الحلبي/ القاهرة/ ط أولى سنة ١٩٦٤- ١٩٧٩م.
- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون / حاجي خليفة / دار الكتب العلمية – بيروت سنة ١٩٩٢م.
- الكتاب/ سيبويه / تح/ عبد السلام هارون / مكتبة الخانجي / القاهرة / الطبعة الثانية ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.
- الكشاف / الزمخشري / دار الكتب العلمية / بيروت/ الطبعة الأولى ١٤١٥هـ/ ١٩٩٥م.
- الكناش في فنّي النحو والصرف/ أبو الفداء الأيوبي / تح/رياض الخوام/ المكتبة العصرية/ بيروت / الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠م.
- لسان العرب / ابن منظور / تح عبد الله الكبير وآخرين / دار المعارف / مصر / بدون.
- المتبع في شرح اللمع / العكبري / تح/ عبد الحميد الزويّ / مطبوعات جامعة قاريونس / بدون.
- مجمع الأمثال / الميداني/ تح/ نعيم حسين زرزور/ دار الكتب العلمية/ بيروت / بدون.
- المحتسب/ ابن جني/ تح/ علي النجدي وآخرين / المجلس الأعلى للشئون الإسلامية/ الطبعة الأولى ١٣٨٦هـ/ ١٩٩٤م.
- المزهر في علوم اللغة وأنواعها / السيوطي/ تح محمد أبو الفضل إبراهيم وآخرين / دار التراث / القاهرة / الطبعة الثالثة / بدون.
- المسائل البغداديات / أبو علي الفارسي/ تح/ صلاح الدين السنكاوي/ مطبعة العاني / بغداد / بدون.
- المساعد على تسهيل الفوائد / ابن عقيل/ تح/ محمد كامل بركات/دار الفكر / دمشق / الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.
- المستقصى في أمثال العرب/ الزمخشري/ دار الكتب العلمية/ بيروت / الطبعة الثانية ١٣٩٧هـ/ ١٩٧٧م.
- معجم المؤلفين / عمر رضا كحالة/ مطبعة الترقي / نشر المكتبة العربية بدمشق سنة ١٣٧٦هـ- ١٩٥٧م.
- المغني/ ابن هشام / تح/ محمد محي الدين عبد الحميد/ المكتبة العصرية/ بيروت/ الطبعة الأولى ١٤١٧هـ/ ١٩٨٧م.
- المفصل في صنعة الإعراب/ الزمخشري / تح/ إميل يعقوب / دار الكتب العلمية/ بيروت/

الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م.
- المقتضب/ المبرد/ تح/ محمد عبد الخالق عضيمة/ المجلس الأعلى للشئون الإسلامية / القاهرة ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م.
- الممتع في التصريف / ابن عصفور/ تح/ فخر الدين قباوة / دار المعرفة / بيروت / الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م.
- منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك/ أبو حيان/ تح/ علي محمد فاخر وآخرين/دار الطباعة المحمدية/ القاهرة/الطبعة الأولى ١٤٣٥هـ / ٢٠١٤م.
- النجوم الزاهرة/ ابن تغري بردي/ المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة/ الطبعة الثامنة / بدون.
- نزهة الألباء في طبقات الأدباء/ الأنباري/ تح/ محمد أبو الفضل إبراهيم/ دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع/ بدون.
- النكت الحسان شرح غاية الإحسان/ أبو حيان/ تح/ عبد الحسين الفتلي/مؤسسة الرسالة / بيروت / الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.
- نكت الهميان في نكت العميان / صلاح الدين الصفدي/ المطبعة الجمالية / القاهرة- الطبعة الأولى ١٣٢٩هـ/ ١٩١١م.
- هدية العارفين / إسماعيل باشا البغدادي/ المطبعة البهية / استنبول ١٩٥٥م.
- همع الهوامع بشرح جمع الجوامع/ السيوطي/ دار المعرفة للطباعة والنشر/ بيروت/ بدون.
- الوافي بالوفيات/ الصفدي/ عناية يوسف فان أس ١٣٩٣هـ/١٩٧٣م.
- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان/ أحمد بن خلكان / تح / محمد محي الدين عبد الحميد/ مطبعة السعادة / الطبعة الأولى ١٩٤٨م.

❁ ❁ ❁

فـــهرس الموضوعـــات

م	الموضـــــــــــــــوع	الصفحة
	المقدمة.	٦٦٣

	التمهيد.	٦٦٦
	الفصل الأول – المبحث الأول.	٦٧٠
	– المبحث الثاني	٦٧٦
	الفصل الثاني: المسائل النحوية.	٦٨١
١	الابتداء بالنكرة.	٦٨١
٢	النصب بأن مقدرة	٦٨٤
٣	زيادة الواو	٦٨٨
٤	حذف حرف النداء	٦٩٠
٥	حذف كان مع اسمها	٦٩٣
٦	الخلاف في إعراب الاسم المركب	٦٩٧
٧	بناء أفعل مما دل على عيب	٧٠٠
٨	مجيء أفعل لغير التفضيل	٧٠٣
٩	مجيء (قعد وجاء) ناقصتين بمعنى (صار)	٧٠٥
١٠	الخلاف في فعلية (ليس) وحرفيتها	٧٠٨
١١	مجيء (عسى) ناقصة	٧١٠
١٢	زيادة (مِنْ) فى الإيجاب	٧١٣
١٣	حذف حرف الجر وبقاء عمله	٧١٦
١٤	مجيء (إنَّ) بمعنى (نعم)	٧١٩
	الفصل الثالث: المسائل الصرفية.	٧٢٢
١٥	حكم اجتماع الساكنين	٧٢٢
١٦	إبدال الهاء من التاء	٧٢٥
١٧	تصحيح حرف العلة مع وجود موجب القلب	٧٢٧
١٨	تسكين حرف العلة المتحرك	٧٣١
١٩	قلب الياء والواو وهمزة	٧٣٣
٢٠	قلب الواو ياء	٧٣٦
٢١	الخاتمة.	٧٣٨

٢٢	فهرس الآيات القرآنية	٧٤٠
٢٣	فهرس الأحاديث النبوية.	٧٤١
٢٤	فهرس الأمثال.	٧٤٢
٢٥	فهرس الأقوال.	٧٤٣
٢٦	فهرس الأشعار والأرجاز.	٧٤٤
٢٧	أهم المصادر والمراجع.	٧٤٥
٢٨	فهرس الموضوعات.	٧٤٩